الأبعاد الإقتصادية لحقوق الملكية الفكرية

الباحثة / داليا سيد أحمد سُليمان

باحثة بمرحلة الدكتوراه قسم اجتماع

كلية الآداب جامعة حلوان

إشراف

أ. د / سوزان أحمد أبو رية

أستاذ علم الاجتماع ـ كلية الآداب – جامعة حلوان

أ. د / محمد أنور محروس

أستاذ علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة حلوان

ملخص البحث:

الملكية الفكرية هى الفكر الذى تستند إليه الحضارات ، وباعث النهضة فى مختلف الأزمنة ، وتشكل العصب الرئيسى فى حركة الاقتصاد القائم على المعرفة والتقنية المميزة له ، كما أنها تتفاعل مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لترسم ملامح تحديات جديدة تحفظ حقوق الابداع .

وتتمتع حقوق الملكية الفكرية بقدر كبير من السمو والجلال ، لأنها ترتبط بأسمى مايملكه الإنسان وهو العقل البشرى من ناحية ، ولأنها تعتبر أساس التقدم الحضارى والرقمى على مستوى الفرد والجماعة من ناحية اخرى ، لذلك كانت جديرة بالحماية على المستوى الوطنى والمستوى الدولى على السواء .

وفى ظل تكنولوجيا المعلومات والمعرفة ، والانفجار الهائل فى مجتمع المعرفة والاتصالات والتطورات المتلاحقة فى مجال التقدم العلمى والابتكار التكنولوجى وظهور البيئة الرقمية ، أدى كل ذلك إلى التوسع فى نطاق حماية الملكية الفكرية – ومد فترات الحماية – وزاد من حالة القلق بشأن كيفية ممارسة حقوق الملكية الفكرية فى عدد من المجالات الفكرية ، حيث أن هذه الممارسة قد تنعكس بالسلب على حدود الإبداع والابتكار ونشر المعرفة بدلاً من التشجيع والتحفيز والدعم .

وازدادت أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الدولى ، حيث اصبحت خيار استراتيجى للدول المقدمة ، كما زاد الاهتمام بها كثيراً فى الدول النامية خلال العقدين الماضيين ، وهذا يعود بشكل أساسى للتطور العلمى والتكنولوجى المرتبط بزيادة المنافسة فى الاختراعات والابتكارات على مستوى العالم ، فكان الهدف من نظام الملكية الفكرية هو الانطلاق نحو تقدم المجتمع فى شتى المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال إدارة وتطوير القوانين والأنظمة والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتى من شأنها تشجيع الابتكار وصناعة المعرفة وحماية المبتكرين .

يمثل موضوع حقوق الملكية الفكرية مكانة بارزة واهتماماً كبيراً سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو العالمى إذ يعد نقطة التقاء كل العلوم من قانون وسياسة وإقتصاد وعلم النفس وعلم الإجتماع ،.....

وعلم الإجتماع هذا الأخير الذى بدأ يسهم فى هذا المجال من خلال علم الإجتماع الإقتصادى وعلم الإجتماع السياسى ، والقانونى ، ويرجع هذا الاهتمام إلى المشكلات الإقتصادية والمشكلات التى بدأت تواجه البحث العلمى والتى ظهرت على مسرح الاحداث مع ظهور التطور التكنولوجى والتحول الرقمى والذكاء الإصطناعى .

وللملكية الفكرية أبعاداً مختلفة منها القانونى والذى يمثل حيزاً كبيراً ، إذ تحتاج الملكية الفكرية إلى الرعاية والحماية من خلال القوانين والتشريعات اللازمة لذلك ، ومنها البعد السياسى حيث تتدخل الأمور السياسية كثيراً فى توجيه نطاق الحماية دولياً أو محلياً بما يحقق المصالح التى غالباً ماتكون إقتصادية وهو البعد الإقتصادى ، وهناك البعد الثقافى إذ أن حماية حقوق الأدباء والمبدعين تحثهم على بذل المزيد من الجهد الذهنى بما يثرى المعرفة والثقافة . وبالرغم من أهمية كل هذه الأبعاد مجتمعة إلا أن البعد الإقتصادى يمثل جوهر الملكية الفكرية ، فغالبية المجتمعات وعلى رأسها المجتمعات الصناعية المتقدمة تسعى فى النهاية إلى تحقيق المزيد من الرفاهية الإقتصادية من خلال الحقن المتزايد للناتج القومى الإجمالى ، ودفع معدلات النمو الإقتصادى إلى الأمام ، مما يوضح أهمية البعد الإقتصادى فى هذا الموضوع المتشابك.

الكلمات المفتاحية:

الأبعاد الاقتصادية – الملكية الفكرية - حقوق

Abstract:

Intellectual property is the idea upon which civilizations are built, and the driving force behind progress in various eras. It forms the backbone of the knowledge-based and technology-driven economy, and interacts with economic, social, cultural, and political changes to shape new challenges that preserve the rights of creativity.

Intellectual property rights enjoy a great deal of nobility and grandeur because they are associated with the highest possession of mankind, which is the human mind. On the one hand, they are essential to individual and collective progress in civilization and the digital age. Therefore, they are worthy of protection at both the national and international levels.

In the era of information and knowledge technology, the tremendous explosion in the knowledge and communication society, the successive developments in scientific progress and technological innovation, and the emergence of the digital environment have all led to an expansion in the scope of intellectual property protection and extended the duration of protection. However, this has also increased concerns about how intellectual property rights are exercised in various intellectual fields, as

such practices may have a negative impact on the boundaries of creativity, innovation, and knowledge dissemination, rather than promoting encouragement, stimulation, and support.

The importance of protecting intellectual property rights has increased on the international level, as it has become a strategic choice for advanced countries, and has gained significant attention in developing countries over the past two decades. This is mainly due to the scientific and technological developments associated with increased competition in inventions and innovations worldwide. The aim of the intellectual property system is to advance society in various cultural, social, and economic fields through the management and development of laws, regulations, and international treaties related to intellectual property rights, which encourages innovation, knowledge creation, and protects innovators.

Keywords:

Economic dimensions - Intellectual property – Rights.

مقدمة :

يشهد العالم العديد من التحولات والتطورات التى يكون لها عظيم الأثر على المتغيرات الاقتصادية على المستوى الوطنى بصفة خاصة وعلى الاقتصاد العالمى بصفة عامة، كالعولمة التى أصبح من خلالها العالم قرية صغيرة بفضل دخول تقنية الحاسبات الآلية وتحولات البيئة الرقمية فى مختلف النشاطات العلمية والبحثية والثقافية وغيرها والتى كان لها انعكاسات على العديد من القضايا والمجالات الحياتية الجديدة التى لم تكن موجودة منذ منتصف القرن العشرين [1].

وتعد الملكية الفكرية بأنواعها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان المتعلقة بالحيازة والإمتلاك بل أهم قوانين حماية الملكية الفردية فليس أعز على المرء من ثمرة أخرجها بفضل جده ونشاطه وأعماله الفكرية ، ولما كانت هذه الأهمية والقيمة الروحية والمادية فإن أكثر مايؤلمه أن يقع الاعتداء على قريحة فكرة ، وبمجرد شعورة بضعف او اتعدام حمايتها تفتر همته وينصرف عن الإبداع .[2]

وبما ان الإنتاج الفكرى بمختلف انواعه ، يشكل حيزاً هاماً بين مختلف أنواع الانتاج الذى يقوم به الإنسان ، الأمر الذى أدى إلى بروز موضوع حقوق الملكية الفكرية على الواجهة الدولية ، ولا سيما مع تزايد الإدراك بعمق تأثيرها على تطور النظام الاقتصادى الحديث والتجارة الدولية ، وتظهر بالتالى أهمية حماية الملكية الفكرية والتى تعتبر أمراً ضرورياً وحتمياً لمدى تأثيرها فى رفع المستوى الثقافى والحضارى للشعوب والدول .[3]

---

[1] بركان ، نبيلة ، الملكية الفكرية وتأثيرها فى الاقتصاد العالمى ، جامعة دالى ابراهيم ، كلية العلوم السياسية ، الجزائر، 2010 ، ص5

[2] مودة ، هناء عودة خضرى ، دليل ضوابط الملكية الفكرية ، دراسات فى التعليم الجامعى ، 2012 ، عدد 23 ، ص 428

[3] بلباى على ، الملكية الفكرية فى ظل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، جامعة محمد بو ضياف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2016 ، ص1 .

اشكالية الدراسة :

للملكية الفكرية أبعاداً مختلفة منها القانونى والذى يمثل حيزاً كبيراً ، او تحتاج الملكية الفكرية إلى الرعاية والحمايةمن خلال القوانين والتشريعات اللازمة لذلك ، ومنها البعد السياسى حيث تتدخل الأمور السياسية كثيراً فى توجيه نطاق الحماية دولياً أو محلياً بما يحقق المصالح التى غالباً ماتكون اقتصادية وهو البعد الاقتصادى وهناك البعد الثقافى إذ أن حماية الأدباء والمبدعين تحثهم على بذل المزيد من الجهد الذهنى بما يثرى المعرفة والثقافة ، وبالرغم من أهمية كل هذه الأبعاد مجتمعة إلا أن البعد الاقتصادى يمثل جوهر الملكية الفكرية ، فغالبية المجتمعات وعلى رأسها المجتمعات الصناعية المتقدمة تسعى فى النهاية إلى تحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية من خلال الحقن المتزايد للناتج القومى الإجمالى ، ودفع معدلات النمو الاقتصادى إلى الأمام ، مما يوضح أهمية البعد الاقتصادى .

اهداف الدراسة :

تمثلت فى :-

1- معرفة الدور التأسيسى للمنظمة العالمية للملكية الفكرية فى مجال حقوق الملكية الفكرية .
2- التعرف على اتفاقية TRIPS ودورها فى حماية حقوق الملكية الفكرية .
3- الوصول لأبعاد حماية الملكية الفكرية فى مصر .

منهجية الدراسة:-

تتبع الباحثة فى هذه الدراسة المنهج الوصفى حيث تطرقت إلى وصف حقوق الملكية الفكرية ، واشكالها ، ومبادئها الأساسية التى تقوم عليها وحدود الحماية التى تتمتع بها طبقاً للمعاهدات الدولية وبيان كيفية استغلال تلك الحماية وصولاً لوضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية وذلك فى ضوء حرص الدولة المصرية على مواكبة التطور العالمى فى هذا المجال ولتحقيق النجاح الاقتصادى وذلك من خلال الاسهام فى تحفيز تنافسية الابتكار والابداع والنموالاقتصادى .

أهمية الدراسة :-

يعتبر موضوع حقوق الملكية الفكرية من الموضوعات التى يشوبها الشيوع فى تحديد الأدوار والالتزامات للجهات المعنية بتلك الحماية ، وكذلك غياب التنسيق والتعاون بين هذه الجهات فى إحكام الرقابة على هذه الحماية عبر الحدود .

ومن أسباب اهتمام الدول بحقوق الملكية الفكرية حيث تساهم الابتكارات والاختراعات الجديدة فى مختلف مجالات وجوانب الملكية الفردية فى نهضة البشرية وتقدمها ، تدفع الحماية القانونية للاختراعات والابتكارات الجديدة إلى الإنفاق على اختراعات اخرى بسهولة مما يساهم فى تحقيق التقدم والتنمية فى المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية .

ومن هنا فإن موضوع الملكية الفكرية والابعاد الاقتصادية له أهمية بالغه من حيث كونه يتعلق بالتطورات الهائلة المستمرة فى مجالات التكنولوجيا والمعلومات والابتكارات مما يؤدى إلى ظهور وسائل جديدة حديثة ومتطورة لتبادل المعرفة بطرق اكثر فاعلية، وتزداد الأهمية التى توليها الدول

حالياً لمجال الملكية الفكرية إنطلاقاً من الدور الذى يلعبه فى تنشيط الاقتصاد العالمى وما يحققه من موارد مالية.

محتويات الدراسة:-

- المبحث الأول : قراءة نظرية فى حقوق الملكية الفكرية وأهميتها الاقتصادية .

المطلب الأول : الدور التأسيسى للمنظمة العالمية للملكية الفكرية فى مجال حقوق الملكية الفكرية.

- النظام القانونى للمنظمة العالمية للملكية الفكرية
- نطاق عمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- وظائف المنظمة العالمية للملكية الفكرية

المطلب الثانى : اتفاقية TRIPS ودورها فى حماية حقوق الملكية الفكرية

- نشأة اتفاقية TRIPS ونطاقها وحدود الملكية
- اهداف اتفاقية TRIPS
- الآثار الناتجة عن اتفاقية TRIPS على الدول النامية .

المبحث الثانى :- أبعاد حماية حقوق الملكية الفكرية فى مصر

المطلب الأول : جهود الدولة المصرية لحماية حقوق الملكية الفكرية

- ابرز التحديات التى تواجه حماية حقوق الملكية الفكرية واضرار انتهاكها.

المطلب الثانى :- دور الملكية الفكرية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- اهمية الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية
- استجابة الحكومة المصرية للتحديات التى تواجه حماية حقوق الملكية الفكرية

مفاهيم الدراسة :

تعريف الحق:

تعددت تعريفات فقهاء القانون للحق بحسب وجهه نظرهم :

فقد عرف أصحاب المذهب الشخصى (الفرنسى) الحق من جهة صاحبه (المالك مثلا) فالحق عندهم هو السلطة الإرادية التى تكون للشخص على شيء ما . ، وعرف فقهاء المذهب المادى (الألمانى) الحق من جهة الموضوع ، فقالوا بأن الحق هو منفعة أو مصلحة يقرها ويحميها القانون. ، وعرف الفقهاء القانون الحق حديثا على أنه سلطة ومنفعة بآن واحد .[4]

والحق وفق الإصطلاح القانوني : هو السلطة التى يمنحها أو يقررها القانون لشخص فى نطاق معلوم ، تمكيناً له من منفعة أو مصلحة يعترف له بها ويحميها ، فمالك الأرض الزراعية له حق التصرف بأرضه ، وصاحب الإبداع الفكرى أو الأختراع له حق استثمار هذا الإبداع أو الإختراع

[4] هشام القاسم ، المدخل الى علم القانون ، منشورات جامعة دمشق 2005-2006 ، ص 7 ومابعدها.

على النحو الذى يريده فى حدود القانون .والحق فى الفقه الإسلامى : هو اختصاص يقر به الشرع سلطةً أو تكليفاً.[5]

مفهوم ملكية : property

إن حق الملكية هو حق استعمال الشئ والتمتع والتصرف به ضمن حدود القوانين والأنظمة والقرارات والأشياء تصبح أموالا عندما يتملكها الإنسان ولا يمكن تملك جميع الأشياء فهناك أشياء مشتركة لا يمكن أمتلاكها بشكل فردى ويكون أمتلاكها جماعى .

ويعرف حق الملكية أنه الحق العينى الذى يخول صاحبه من السلطات ، وما يمكنه من الحصول على جميع منافع الشئ .[6] كما عُرف حق ملكية الشئ بأنه حق استئثار بإستعماله وبالتصرف فيه على وجه دائم ذلك فى حدود القانون .[7] ويعتبر حق الملكية بأنه الحق الأكثر قوة بين الحقوق العينية وبين جميع الحقوق الممنوحة للأفراد ، ويضع هذا الحق تحت يد المالك ثلاث سلطات لاتنتزع منه وهى سلطة الإستعمال ، وسلطة الإستغلال ، وسلطة التصرف ، أى أن لكل شخص الحق بالتصرف بما يملك تحت يده ، ويعتبر غياب أى من السلطات الثلاث الآنفة الذكر ملكية ناقصة .[8]

مفهوم الملكية الفكرية : Intellectual property

تشير الملكية الفكرية إلى إبداعات العقل من أختراعات ومصنفات أدبية وفنية وتصاميم وشعارات وأسماء وصور مستخدمة فى التجارة ، والملكية الفكرية محمية قانوناً بحقوق منها مثلا البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية التى تمكن الأشخاص من كسب الاعتراف أو فائدة مالية من ابتكارهم أو اختراعهم . ويرمى نظام الملكية الفكرية ، من خلال إرسال توازن سليم بين مصالح المبتكرين ومصالح الجمهور العام ، إلى إتاحة بيئة تساعد على ازدهار الإبداع والأبتكار.[9] كما تشير الملكية الفكرية إلى أعمال الفكر الإبداعية ، فهى الأفكار التى تتحول إلى أشكال ملموسة يمكن حمايتها مثل الاختراعات ، والمصنفات الأدبية والفنية والرموز والأسماء والصور والرسوم الصناعية .[10]

وفى تعريف آخر فإن الملكية الفكرية هى منتجات معنوية أو فكرية ، حيث أن الأصل فى تعريفها هو حقوق الطبع أو النشر ، وما يتبعها من حقوق مجاورة كحق البث والآداء ، والهدف من هذه الحقوق تقدم المعرفة عن طريق إتاحة تقديم المعلومات ، والجوهر من هذه الحماية هو أنها تعطى للشخص حقاً لحماية ما أبدعه ، والتصرف به كما يريد ، مانعاً غيره من إستخدام هذا الحق إلا بإذنه وموافقته ، ويكون دور الدولة إيجاد طريقة حماية هذا الحق ، فتُسن القوانين لمعاقبة المعتدى على الحق أثناء حياه صاحبه أو بعد موته بعدة سنوات حسب نوع هذا الحق ، ولا تقتصر

---

[5] على الخفيف ، أحكام المعاملات الشرعية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 2005 ، ص 32 .

[6] محمود شكرى سرور ، موجز حق الملكية فى القانون المدنى المصرى ، دار النهضة العربية 2016.

[7] عبد الرازق السنهورى ، الوسيط فى شرح القانون المدنى ، ج 8 ، حق الملكية ، دار إحياء التراث العربى ، ص 492 .

[8] إيمان الحيارى ، مفهوم حق الملكية ، 8 سبتمبر 2016 ، Google/ wjmuZE .

[9] المنظمة العالمية للملكية الفكرية – مجلة مدارات .ع 2 (2000) ص 3 ،4 .

[10] دليل حقوق الملكية الفكرية ، كلية طب وجراحة الأسنان ، وحدة ضمان الجودة ، جامعة فاروس ، ص 4 .

حماية الحق على مالكه فقط ، وإنما على المستهلك أيضا كحمايته من الغش والخداع ، وتعتبر هذه الحماية من مرتكزات تنمية اقتصاد دول العالم ، والوصول إلى صفوف الدول المتقدمة .[11]

والملكية الفكرية ليست مجرد حقوق مجردة وإنما هى حقوق فكرية معنوية تم إقرارها وإثباتها ، وقد ظهرت هذه الحقوق فى عصور حديثة نسبياً نتيجة التقدم الكبير الحاصل فى الحياة من عدة نواحى إقتصادية وإجتماعية وثقافية ، وقد تم إقرار قوانين لهذه الحقوق فى جميع الأنظمة الحديثة ، حيث أعتبرت هذه النظم أن هنالك سلطة قانونية تمنح للأفراد بموجب هذه الحقوق بشكل معنوى ، لكن بعض رجال القانون صنف هذه الحقوق على أنها نوع مستقل من أنواع الحقوق ، فهى تتميز بصفات خاصة غير الحقوق الشخصية والعينية الواردة فى التشريعات والقوانين الأخرى ، ولكون صفتها معنوية وغير مادية أو ملموسة .[12]

ومما سبق ذكره من تعريفات عديدة ومتنوعة للملكية الفكرية نلاحظ أن هناك نقاط رئيسية ومشتركة فى تعريف الملكية الفكرية لدى معظم الكتاب هى كالآتى :-

1- الملكية الفكرية مرتبطة بإبداع وابتكار واختراع وتميز ، وليست مجرد أفكار عادية ، أى أنها جاءت بشئ جديد متميز لم يكن موجوداً فى أغلب الأحيان ، أو طورت فكرة سابقة بإسلوب جديد.
2- الملكية الفكرية ذات طبيعة معنوية فكرية ، حتى لو تحولت هذه الفكرة لاحقا لشئ مادى.
3- تعطى الملكية الفكرية حقا لصاحبها للإنتفاع بفكرته ماديا ومعنويا .
4- الحقوق المادية للملكية الفكرية مرتبطة بمدة زمنية محددة بعدة سنوات وإن طالت ، وغير مفتوحة إلى ما لا نهاية ، إلا فى بعض الأحيان ، فإنها تُجدد تلقائيا كالعلامات التجارية .
5- حماية الملكية الفكرية تعتبر حق من حقوق الإنسان تحتاج إلى منظمات وحكومات وهيئات لتقوم بحمايتها ولا يستطيع الفرد بذاته حمايتها .

ومن خلال ذلك يمكن تعريف الملكية الفكرية على أنها نتاج فكرة إبداعية متميزة للعقل البشرى يمكن تحويلها إلى منتج مادى ومعنوى ، وتكون ملكا لصاحبها يستطيع الإستفادة منها ماديا لعدة سنوات ، وتبقى الإستفادة الأدبية إلى ما لا نهاية كحقه فى نسبها إليه ، وهى حق من حقوقه ، واجب حمايته عن طريق القوانين والأنظمة المطبقة .

مفهوم حقوق الملكية الفكرية :

وتشمل أسمى صور الملكية الفكرية ، حقوق الملكية الفردية هى عبارة عن حقوق أمتلاك فئة أو جهة معينة لأعمال الفكر الإبتكارية والإبداعية ، وهى تشمل المصنفات الأدبية والأختراعات ، والأسماء والرموز ، والرسوم الصناعية ، والأسماء ، والنماذج ، والمصنفات الفنية حيث تقوم هذه الجهات بإنتاجها ، أو تأليفها أو تنتقل لملكيتها لاحقاً ، وتنقسم حقوق الملكية الفكرية إلى قسمين ، حقوق الملكية الصناعية التى تشمل البراءات (الإختراعات) ، والرسوم والعلامات التجارية ، والعلامات المميزة الخاصة بالمنشأ (تسميات المنشأ ، والبيانات الجغرافية) من جهة ومن جهة أخرى حق المؤلف المكون من المصنفات الأدبية،إضافة للمصنفات الفنية كالقصائد ، والروايات ،

---

[11] حتة :محمد : مدخل لدراسة حقوق الملكية الفكرية فى العصر الرقمى ، 2009 ، ص 2 .

[12] الغامدى ، ناصر بن محمد : حماية الملكية الفكرية فى الفقه الإسلامى والآثار الإقتصادية المترتبة عليها ، جامعة أم القرى ، السعودية ، دار ابن الجوزى 2007 ، ص 26 .

والأفلام ، والمسرحيات ، واللوحات والألحان الموسيقية ، والصور الشمسية ، والتصميمات الهندسية ، والتماثيل ، والجدير بالذكر أن الحقوق المجاورة والمحيطة بحق المؤلف تتضمن حقوق فنانى الآداء المرتبطة بهم ، وحقوق جهات الإذاعة المتعلقة ببرامج التلفاز والراديو ، وحقوق منتجى وصانعى التسجيلات الصوتية لتسجيلاتهم .[13]

أنواع الملكية الفكرية :

1- حق المؤلف : مصطلح قانونى يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين فيما يخص مصنفاتهم الأدبية والفنية ويغطى حق المؤلف طائفة مصنفات واسعة ، من الكتب والموسيقى واللوحات الزيتية والمنحوتات والأفلام إلى البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات والإعلانات والخرائط الجغرافية والرسوم التقنية .
2- البراءات : البراءة حق استئثارى يمنح فى أختراع ما .وبشكل عام تكفل البراءة لصاحبها حق البت فى إمكانية أو كيفية إستخدام الآخرين للأختراع ومقابل هذا الحق ، يتيح صاحب البراءة للجمهور المعلومات .
3- العلامة التجارية : هى أشارة تميز سلع أو خدمات شركة عن سلع أو خدمات سائر الشركات ويعود أصل العلامة التجارية إلى العصور القديمة حيث كان الحرفيون يضعون توقيعاتهم أو علاماتهم على منتجاتهم .
4- المؤشرات الجغرافية : المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ أشارات توضع على السلع ذات منشأ جغرافى محدد وصفات أو شهرة أو خصائص يمكن عزوها أساساً إلى ذلك المنشأ ومن المألوف أن يضم البيان الجغرافى أسم منشأ السلع .

الدراسات السابقة :-

هناك العديد من الأدبيات سواء دراسات أو ندوات أو أبحاث أو كتب تناولت موضوع الملكية الفكرية بشكل عام وتأثيراتها على الأقتصاد بشكل خاص ، حيث أن هذه الأدبيات تعتبر منارة استرشاد لما تتناوله الدراسة فنعرض إلى الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة :-

1- أمل فوزى أحمد ، الملكية الرقمية فى عصر الذكاء الاصطناعى ، تحديات الواقع والمستقبل ، المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ألمانيا ، 2021 .

وهدفت هذه الدراسة إلى محاولة التنبيه والتفكير فى وضع استراتيجيات مستقبلية ومعالجات تشريعية لضمان حماية الحقوق والملكية الرقمية فى عصر الئكاء الاصطناعى واستخدمت المنهج الوصفى بطريقته العلمية لمعالجة موضوع البحث ، وأشارت الى مجموعة من القضايا التى أصبحت عالمية فى عصر التحول إلى الرقمية حيث أن الهدف الأساسى للذكاء الاصطناعى هو تسهيل تمكين الأفراد من حقوقهم ، فإنه بالمقابل يؤقر سلباً على هذه الحقق ، ورغم أن تكنولوجيا الفضاء الرقمى سهلت إلى حد كبير ثورة حقوق الإنسان وفتحت فضاء جديد لممارسة الحقوق والحريات الرقمية ، فإنها فى نفس الوقت تطرح مجموعة من التحديات بالنظر إلى مخاطر

[13] باسم أحمد عوض ، دور الملكية الفكرية فى تشجيع البحث العلمى . اثر الملكية الفكرية على التعليم والبحث العلمى ، الندوة العلمية بمناسبة اليوم العالمى للملكية الفكرية ، 2010 المعهد الإقليمى للملكية الفكرية ، كلية الحقوق ، جامعة حلوان

الاستخدام الواسع لهذا الفضاء واستثماره من طرف البعض فى أشياء سلبية أدت لظهور مجموعة من القضايا الدولية التى تحتم إيجاد حلولاً من المجتمع الدولى ، مثل الأمن الإلكترونى والجريمة الإلكترونية ، بل أصبح الإنترنت يستخدم ضد الأمن القومى للدول وضد سيادتها ، وكلها تصب فى النهاية إلى تغييراً كبيراً بحقوق الإنسان .

2- دراسة نجلاء فتحى محمد ، دور حماية الملكية الفكرية فى دعم وتطوير البحث العلمى ، بحث منشور ، جامعة القاهرة ، 2021 .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حقوق الملكية الفكرية : مفهومها وأهميتها وأنواعها وأبرز القوانين المنظمة لها والتعرف على مفهوم البحث العلمى : أنواعها وأبرز القوانين المنظمة لها والتعرف على مفهوم البحث العلمى : أنواعه ومعوقاته بالإضافة إلى إلقاء الضوء على قانون حماية الملكية الفكرية المصرى والتعرف على أبرز ما نصت عليه قوانين حماية الملكية الفكرية فى الاتفاقيات الدولية والاستفادة منها وقد انتهت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لقانون حق الملكية الفكرية يتلافى عيوب قانون 82 لسنة 2002 .

ومن أبرز النتائج فى هذه الدراسة : ضرورة ادخال العديد من التعديلات على قانون حق الملكية الفكرية لسنة 2002 .

وأهمية وجود تشريع او قانون لحق المؤلف وذلك من أجل تشجيع وتطوير البحث الهلمى ودفع الباحثين نحو الإبداع والابتكار وتحرص جمهورية مصر العربية على التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وتعد من اوائل الدول فى هذا الصدد مع ضرورة وجود مؤسسة او هيئة لفض المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ومن أهم التوصيات فى هذه الدراسة ضرورة وضع استراتيجية متكاملة لحقوق الملكية الفكرية تستشرف المستقبل وتتعامل مع التطور العلمى والتكنولوجى ووضع معايير الضرر الناتج عن التعدى على حقوق الملكية الفكرية والشروع فى وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية الرقمية والشروع فى دراسات البعد الاقتصادى للملكية الفكرية الرقمية وأثرها على الاقتصاد الوطنى وايجاد السبل الكفلية بتطوير مؤسسات حقوق الملكية الفكرية لمواكبة ثورة المعلومات والتطور الهائل فى استخدام الحاسب الآلى فى العالم .

3- رياض بن ناصر الفريجى ، تحولات البيئة الرقمية فى مجتمع المعرفة وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية ، قراءة فى ديناميكية الواقع واحداثيات المستقبل ، بحث منشور ، المجلة امصرية لبحوث الاتصال الجماهيرى ، كلية الإعلام جامعة بنى سويف ، ديسمبر 2020 .

استهدفت تلك الدراسة التى تنتمى للبحوث الوصفية الكشف عن المشاكل التى واجهت وتواجه الحقوق الفكرية والمادية للمؤلفين فى البيئة الرقمية ومحاولة معرفة الوضع على المستوى العربى مع تسليط الضوء على الحالة فى ذلك على المنهج الوصفى القائم على وصف ودراسة السعودية فى ذلك معتمداً على واقع حقوق الملكية الفكرية والحقوق المجاورة فى البيئة الرقمية مرتكزاً على المنهج المسحى.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اهتمام دولى وعربى ووطنى بموضوع الملكية الفكرية ومايتصل بها من ابتكارات وإبداعات العقل سواء فى انتاج المواد الأدبية والفنية أو فى الاختراعات التطبيقية الصناعية ، فالملكية الفكرية تعد ثمرة من ثمرات الإبداع الإنسانى ، وباتت تكتسب أهمية

ثقافية واقتصادية واجتماعية فى ظل تحولات البيئة الرقمية فى مجتمع المعلومات الذى بات هو الآخر تميز دولة عن أخرى .

يؤدى النهوض بالملكية الفكرية وحمايتها إلى دفع عجلة النمو الاقتصادى وإتاحة فرص عمل وصناعات وإبداعات جديدة قد ترفع من نوعية الحياة وإمكانية التمتع بها .

إن تحولات البيئة الرقمية تصعد من وتيرة تنامى الاهتمام بحماية حقوق الملكية الفكرية ، وتخلق مجالاً وأبعاداً جديدة سواء فى ميادين الاعتداء على الملكية الفكرية أو فى أساليب حماية المصنفات الفكرية والصناعية التى أضافتها .

البنية التحتية والمعلوماتية والتشريعية المبنية على التحول الرقمى فى مجتمع المعلومات يمكن أن تعزز ثقافة حماية الملكية الفكرية من خلال العديد من البرامج والأنشطة والعمل على التجديد والابتكار فى بيئة العمل لدعم وحماية الملكية الفكرية مع التركيز على التنفيذ الفعال .

4- محمد رمضان طه ، الآثار الإقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية فى قطاع الزراعة فى ظل إتفاقية التربس – دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر – جامعة المنصورة – كلية الحقوق – 2018، أطروحة دكتوراه.

تناولت الدراسة الآثار الإقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية فى قطاع الزراعة فى ظل إتفاق التربس وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها تمتلك الدول النامية ومن بينها مصر ثروة هائلة من التنوع الحيوي و الموارد الوراثية النباتية والحيوانية . وبكنزٍ وافر من المعارف التقليدية ولكن هذه الثروة من التنوع الحيوى والموارد الوراثية تحيط بها اليوم مخاطر جمة تهدد بتقلصها . بل وربما انقراضها نتيجة لسوء الإستغلال الذى تعرضت له الموارد الطبيعية بشكل عام والتنوع الحيوى بشكل خاص ومن أهم التوصيات التى توصل إليها الدارس : ضرورة قيام الدول النامية بالتمسك بحقوقها من القرنصة على معارفها ومواردها الوراثية وتقنين تشاركها فى ملكية البراءات مع الدول المتقدمة .

5- عفاف نديم بنت محمد ، حقوق الملكية الفكرية فى العصر الرقمى بين الحماية القانونية والوصول العادل للمعلومات . دراسة تحليلية ، المجلة الاردنية للمكتبات والمعلومات ، الأردن ، 2018 .

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى التعرف بحقوق التأليف الرقمية وكذلك التعريف بوسائل حماية حقوق التأليف ومدى تحديث التشريعات الوطنية حتى تتلاءم مع التوجيهات الحديثة فى مجال حماية حقوق التأليف فى البيئة الرقمية ، كما هو الحال فى المملكة العربية السعودية حيث يعد آلية من آليات تحقيق الإقتصاد الرقمى والتنمية المستدامة . وتتطرق الدراسة إلى الاستخدام العادل بالنسخ غير المصرح به للعمل المحمى بموجب حقوق الطبع والنشر ، دون الوقوع فى مشكلة ، شريطة أن تصب عملية النسخ فى خدمة الصالح العام بشكل أكبر . وانتهت الدراسة إلى محموعة من النتائج أثرت موضوع البحث من أهمها . تتوافر مجموعة من الخصائص والسمات للملكية الفكرية على اعتبار أن الملكية الفكرية الرقمية ثمرة الإبداع الفنى ، إضافة إلى أهميتها الثقافية والإقتصادية والإجتماعية ، ونتيجة للقفزة الرقمية التى حدثت فى العالم فقد أدت إلى إحداث أثر بالغ على كافة شئون الحياة ،، كما كان لها أثر مباشر على الملكية الفكرية ، فقد أعطت حق التأليف مما يستحقه وأعطت كذلك المستفيد حق الإفادة من المعلومات دون استخدامها تجارياً.

6- محمد رمضان محمد ، الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية – جامعة المنصورة – كلية الحقوق 2017 . أطروحة ماجستير .

تناولت الدراسة موضوع حماية الملكية الفكرية بإعتباره من الموضوعات الحيوية والهامة و التى تطرح نفسها بقوة على الساحة القانونية والسياسية والإقتصادية فمنذ قيام الثورة الصناعية فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر بدأ الفكر يتجه إلى ضرورة حماية الملكية الفكرية بوجه عام وتتاكد ضرورة هذه الحماية يوماً بعد يوم حتى أتى العصر الألكترونى فقد أصبحت المعلومات أموالا ترد عليها الحقوق وتعقد بشأنها العقود وأصبحت هناك متاجر و محال افتراضية على شبكة الإنترنت ، وبدأ الإبتكار يتسع ويزداد فى هذا المجال . مما ضاعف من الشعور العام بضرورة حماية الملكية الفكرية على كافة الأصعدة الداخلية و الدولية وتعد حماية الملكية هى حماية لجميع عناصر الإبتكار سواء تمثل ذلك فى حماية حقوق المؤلف ، أم الحقوق المجاورة لحق المؤلف أم الأسماء التجارية أم العلامات التجارية أم الرسوم والنماذج الصناعية أم براءات الإختراع أم الأصناف النباتية الجديدة أم تصاميم الدوائر المتكاملة ويكفى الشعور بأهمية الملكية الفكرية ان تتصور المجهود الشاق والتكلفة الباهظة لتكوين عناصر هذه الملكية .

7- سالى سمير فهمى عبد المسيح ، اقتصاديات حماية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والمعاملة الضريبية لها : دراسة تطبيقية مقارنة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية الحقوق ، 2017 .

تناولت الدراسة موضوع اقتصاديات حماية حقوق الملكية الفكرية وأوضحت مدى أهمية حقوق الملكية الفكرية والإقتصادية ودورها فى تحقيق التنمية الإقتصادية والرفاهية الإجتماعية فبدونها لا يمكن احداث تنمية حقيقية معتمدة على الذات وأوضح الباحث فيها بيان مفهوم الملكية الفكرية ، وتميزها عن الملكية المادية أو العادية وبيان خصائصها وتحديد نطاقها ، كما تناولت الدراسة تطور حماية الملكية الفكرية على الصعيد المحلى بالمقارنة بين ثلاث دول (مصر – الولايات المتحدة الأمريكية – الهند) وتناول الباحث الجدوى الإقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية وذلك بعرض المبررات والدوافع الإقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية والتى تتمثل فى الحد من الخسائر الإقتصادية الناتجة عن القرصنة ، تناول الآثار الإقتصادية المترتبة على حماية حقوق الملكية الفكرية بعرض اثر الحماية على كل من المتغيرات الإقتصادية الآتيه :

تدفق الإستثمار الأجنبى المباشر ونقل التكنولوجيا والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى وذلك بتوضيح مفهوم كل متغير وأهميته الإقتصادية وأثر حماية حقوق الملكية الفكرية على هذا المتغير مؤكداً أن الهدف ليس توفير أو عدم توفير الحماية بل ماهى الآثار السلبية المترتبة على الحماية للحد منها والآثار الإيجابية لتعظيم الإستفادة منها واستفادة اقتصادنا النامى من حماية حقوق الملكية الفكرية كحقوق المعاملة الضريبية لحقوق الملكية الفكرية ووعاء الضريبة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية كحقوق المؤلف وصناعة السينما ، و الفولكلور والمعارف التقليدية . كما تناول الدارس المعاملة الضريبية لحقوق الملكية الفكرية ووعاء الضريبة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية وذلك بتوضيح سعر الضريبة وتطور الحصيلة الضريبية لضريبة المهن غير التجارية وانتهت الدراسة إلى توصيات المشرع و الفقه والقضاء وصناع السياسة والإقتصاد وذلك لتعظيم استفادة مصر من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وتوفير حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية .

8- ياسر محمد جاد الله ، أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على النمو الإقتصادى ، دراسة مقارنة ، 2003 ، جامعة حلوان ، كلية التجارة – أطروحة دكتوراه .

أجرت الدراسة بعض الإختبارات على العلاقة بين الحماية والنمو الإقتصادى فى عينتين إحداهما للدول المتقدمة والأخرى للدول النامية بإستخدام أسلوب القياس الإقتصادى و توصلت تلك الإختبارات إلى مايلى :

1- إن زيادة الحماية المقدمة للملكية الفكرية يؤدى إلى مزيد من النمو فى النتاج المحلى الإجمالى الحقيقى فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية ووجود دلائل إحصائيه على معنوية تلك العلاقة المباشرة من الحماية إلى النمو بإستخدام بيانات عامى 1994، 1999.

2- إن زيادة حماية حقوق الملكية الفكرية تشجع على المزيد من الإنفاق على البحث والتطوير ومن ثم يؤدى المزيد من الإنفاق على البحث والتطوير إلى رفع معدلات النمو الإقتصادى و أن الإنفاق على البحث والتطوير يعمل كقناة رئيسية ينتقل عبرها أثر حماية الملكية الفكرية إلى النمو الإقتصادى مع غيرها من المتغيرات الأخرى التى تلعب دور الوسيط مثل رأس المال البشرى وعدد البراءات التى دخلت حيز التنفيذ والإنفاق الحكومى الحقيقى وغيرها من المتغيرات التى يصعب ادخالها صراحة كمتغيرات مفسدة فى محاولات القياس للتغلب على مشاكل الإرتباط بين المتغيرات بعضها البعض مما ينعكس على نتائج التقدير ويجعلها مضللة وذلك فى الدول المتقدمة بإستخدام بيانات عامى 1994، 1999 .

التعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة تبين أن معظم الدراسات تناولت الجانب القانونى لحقوق الملكية الفكرية واغفلت بعض الدراسات الجانب الاقتصادى ومن ثم تحاول الدراسة سد النقص فى هذا المجال .

أهمية حقوق الملكية الفكرية على المستوى الإقتصادى :

تعد حماية حقوق الملكية الفكرية حقاً من الحقوق التى نص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، إذ نصت المادة (27) من هذا الإعلان على الحق فى الإستفادة من حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على تأليف أى مصنف علمى أو أدبى أو فنى ، فضلا عن كون هذه الحماية حقاً إنسانياً كونياً ، فإن لها أهمية وظيفية كبرى تنبع من حاجة البشرية الماسة إلى الإبداع والإبتكار فى مختلف مجالات الحياة ، إذ عليهما يتوقف تقدمها العلمى والتقنى والإقتصادى والثقافى ، وبهما يستعين الإنسان على تحسين معاشه وزيادة رفاهيته . ومن جانب آخر نجد أن استمرارية النمو الإقتصادى على المدى البعيد تبقى مرهونة بقدرة البلد على الإبتكار ، إذ بفضله تتمكن المقاولات من رفع إنتاجيتها وتخفيض تكاليفها وتعزيز قدرتها التنافسية ، وتخرج صناعات وأنشطة إنتاجية جديدة إلى الوجود ، مما يزيد الدخل القومى وفرص العمل ، إلا أنه لا سبيل إلى الإبداع والإبتكار فى أى مجتمع إذا كان أفراده يعلمون سلفاً ان مآل إبداعاتهم الفكرية هو التعرض للإنتهاك من قِبل الآخرين ، فى ظل غياب قانون يردعهم أو رقيب يثنيهم ، وذلك لأن المجتمع حينئذ سيفقد الحوافز الإقتصادية التى تشجع على الإبداع والتى تحث على استثمار الوقت والجهد والمال أملاً فى تحقيق مكاسب مادية .

المبحث الأول : قراءة نظرية فى حقوق الملكية الفكرية وأهميتها الاقتصادية .

فى هذا السياق نعرض التطور التاريخى للملكية الفكرية وصولاً إلى منظمة الويبو ثم مفهوم الملكية الفكرية وأنواعها لننتقل إلى الأضرار التى من الممكن أن تنتج عن إنتهاك حقوق الملكية الفكرية وذلك على النحو التالى :

(1) **التطور التاريخى للملكية الفكرية** : يرى الكثير من العلماء والمفكرين أن الملكية الفكرية هى مجال قانونى حديث ، بينما تعد جذور هذا المجال قديمة قدم وجود الإنسان على الأرض ، إذ عرفت الحضارات القديمة المفاهيم الأساسية للملكية الفكرية ، وهو ما أدى إلى تطور الإنتاج الذهنى عبر العصور والرقى به إلى غاية حمايته، فمثلا قد ابتدعت حضارة مابين النهرين الكتابة المسمارية ، وكذلك الحضارة المصرية التى اشتهرت بإستعمال ورق البردى للكتابة وكذلك إشتهرت بالرسم والنحت ، وإبتدع الفينيقيون الكتابة بالحروف الهجائية ، وتمت صناعة الورق أول مرة على يد الصينين ، وهم أول من عرف فن الطباعة واستعملوا قوالب الحروف الخشبية الخاصة بالطباعة وكذلك ابتكروا الحروف المتحركة والطباعة بالحروف الملونة ، كما قام اليونانيون القدماء بخلق نظام حماية الملكية الفكرية وذلك من خلال منح المؤلفين براءات اختراع تحمى حقوقهم بمقابل إيداع نسخ من إنتاجهم الذهنى فى المكتبة الوطنية للدولة ، وكان معروفاً عند الرومان فى القدم بيع كتب المؤلفين بعد أن يشترى التجار أصولها من أصحابها ، كما إعتاد الرومان التجار على وضع علامة تجارية على منتجات قصد الحيلولة دون سرقتها ، ومن هنا أصبح للعلامة دور هام فى تمييز المنتجات والبضائع ، وقد عرف العرب قديماً حق الملكية الفكرية للمؤلف ويظهر ذلك من خلال إجتماعهم فى الأسواق الأدبية كسوق عكاظ لإلقاء الشعر والحكم عليه ، واعتنى بعض الخلفاء الراشدين بالترجمة والتأليف ، وبالرغم من ذلك فإن حقوق الملكية الفكرية لم تحظ بالعناية الكافية عند العرب إذ يعد اختراع الآله الطابعة فى القرن الخامس عشر عند الأوروبيين نقطة تحول فى تنظيم وحماية الملكية الفكرية ككل [14]..

(2) **مفهوم الملكية الفكرية** :يشير إلى أنها عقد يتم بموجبه منح المالك الحرية المطلقة فى إستعمال ملكيته أو إعطاء ترخيص للآخرين لإستعمالها أو منع الآخرين من ذلك وهذا فى نطاق مايسمح به القانون . أما من الجانب اللغوى فأصل كلمة الملكية property هى من الكلمة اللاتينية proprvis والتى تعنى حق الملكاتى للمالك أى حقوق الإنسان فيما يتعلق بثمرة فكرة ومصطلح الفكرة هى من اللاتينية Intellectualas ، وتعنى أيضا الغير مادى والغير ملموس ، أما الحق الفكرى Droit Intellectuelle ، فاصطلاحاً هو تعبير عام يشمل الملكية الأدبية والفنية والملكية الصناعية وهى كل ماله علاقة بإبداعات العقل البشرى كالإختراعات والأعمال الأدبية والفنية وهى كذلك سلطة مباشرة يعطيها القانون لشخص على كافة منتجات عقله وتفكيره ، وتمنحة إمكانية الإستئثار بإستغلال والإنتفاع بحقه وذلك من خلال المردود المالى الناتج عنه لمدة معينة قانوناً ، دون منازعة أو معارضة أحد .[15]

---

[14] بريشى إيمان ، التدابير القانونية لحماية الملكية الفكرية فى ظل التشريع الجزائرى ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد الحادى عشر ، 2018 ص 63: 64 .

[15] المرجع السابق ص 64.

الأهمية الإقتصادية لحماية حقوق الملكية الفكرية :

تعد حماية حقوق الملكية الفكرية حقاً من الحقوق التى نص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، إذ نصت المادة (27) من هذا الإعلان على الحق فى الإستفادة من حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على تأليف أى مصنف علمى أو أدبى أو فنى ، فضلاً عن كون هذه الحماية حقاً إنسانياً كونياً ، فإن لها أهمية وظيفية كبرى تنبع من حاجة البشرية الماسة إلى الإبداع والإبتكار فى مختلف مجالات الحياة ، إذ عليهما يتوقف تقدمها العلمى والتقنى والإقتصادى والثقافى ، وبهما يستعين الإنسان على تحسين معاشه وزيادة رفاهيته . ومن جانب آخر نجد أن استمرارية النمو الإقتصادى على المدى البعيد تبقى مرهونة بقدرة البلد على الإبتكار ، إذ بفضله تتمكن المقاولات من رفع إنتاجيتها وتخفيض تكاليفها وتعزيز قدرتها التنافسية ، وتخرج صناعات وأنشطة إنتاجية جديدة إلى الوجود ، مما يزيد الدخل القومى وفرص العمل ، إلا أنه لا سبيل إلى الإبداع والإبتكار فى أى مجتمع إذا كان أفراده يعلمون سلفاً ان مآل إبداعاتهم الفكرية هو التعرض للإنتهاك من قبل الآخرين ، فى ظل غياب قانون يردعهم أو رقيب يثنيهم ، وذلك لأن المجتمع حينئذ سيفقد الحوافز الإقتصادية التى تشجع على الإبداع والتى تحث على إستثمار الوقت والجهد والمال أملاً فى تحقيق مكاسب مادية .

ولما كانت حقوق الملكية الفكرية تشكل الدراية العلمية بالإنتاج والتوزيع والتسويق فهى إذن تشكل بحق عنصراً هاماً فى التطور الإقتصادى(زراعياً وتجارياً وصناعياً وخدماتياً) كونها تقود عجلة التطور والتقدم والتغييروالتحديث المستمر فى المجتمعات ، وبالتالى استطاع الإنسان بفضلها أن يختصر المسافات ويسلك أقصر الطرق إلى غاياته وإتباع أفضل الوسائل إلى تحقيق رفاهيته وراحته . هذا من جهة .ومن جهة أخرى فقد أصبحت حقوق الملكية الفكرية المقياس الذى يحدد ثراء الدول من عدمه ، فقد كان غنى الدول يقاس بما تملك من ثروات طبيعية ، كالمعادن والمواد الخام ، أما اليوم فقد أصبح غنى الدول يقاس بمقدار ماتملك من حقوق الملكية الفكرية . لذلك نجد أن هناك دولاً كثيرة تعتبر فى عداد الدول الفقيرة بالرغم من إمتلاكها ثروات طبيعية كبيرة - كونها لاتملك من حقوق الملكية الفكرية إلا الشئ اليسير ، ومنها معظم الدول النامية ، إذ أن بعض هذه الدول لا تضيف شيئا يذكر إلى رصيدها ، بل أن رصيدها من الثروات الطبيعية يتراجع كل يوم حتى أصبحت مثلاً سيئاً فى ضعف إقتصادها وتراجعه .[16]

فى حين أن هناك دولاً قليلة تعتبر فى عداد الدول الغنية بالرغم من إمتلاكها ثروات طبيعية متواضعة كونها قد امتلكت الكثير من حقوق الملكية الفكرية ، ومن هذه الدول معظم الدول الصناعية (المتقدمة) . فدول الخليج مثلاً يتناقص كل ساعة رصيدها من الثروات الطبيعية (البترول) . ولا تزيد من إمتلاك حقوق الملكية الفكرية الشئ الكثير إلى رصيدها . فلا تعوض نقص ثرواتها الطبيعية بامتلاكها جانباً مهماً من حقوق الملكية الفكرية .

ولقد إزداد الحديث عن تراجع عوائد النفط أو إنخفاض أسعاره ، الأمر الذى يتطلب من دول الوطن العربى حسن التصرف بتحويل الثروات الطبيعية فيه إلى ثروات متجددة تتمثل فى العلم والمعلومات وما ينتج عنهما من حقوق الملكية الفكرية على إتساع نطاقها .

---

[16] صالح عمر فلاحى / ليلي شيخة ، موقف المؤسسات المتوسطة والصغيرة من حقوق الملكية الفكرية بين ضرورة التسجيل و إرتفاع تكاليفه ، الملتقى الدولى ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2006 ، ص 2 .

ومن المفارقات أن سكان الدول النامية تشكل ثلاثة أرباع المعمورة فى حين أن سكان الدول المتقدمة يشكل الربع الباقى ، وأن نصيب الدول المتقدمة من الدخل العالمى يشكل 80% فى حين أن نصيب الدول المتخلفة عن الدخل العالمى يشكل النسبة الباقية ، كما أن الإنتاج الصناعى بسبب حقوق الملكية الفكرية قد تضاعف اربعين مرة خلال النصف الثانى من هذا القرن ، وأصبح يمثل مانسبته 90% من الدخل العالمى . وعليه فإن التفاوت بين الدول فى إمتلاك حقوق الملكية الفكرية [17].

قد أدى إلى تقسيم دول العالم إلى مجموعات متفاوتة فى مستوى التقدم وذلك على النحو التالى:-

1- الدول المتقدمة : وهى التى تمتلك معظم عناصر التكنولوجيا والإختراعات الحديثة فى شتى المجالات وتسعى إلى إمتلاك المزيد منها ، وتعتمد أحدث الوسائل العلمية فى سبيل ذلك ، وفقاً لبرامج علمية وإدارية متطورة وطبقاً لنظم قانونية دقيقة . ومن قبيل هذه الدول معظم الدول الصناعية كأمريكا ألمانيا واليابان . والتى تعد فى قمة التقدم والتطور وتسوق الحجج بأنه توجد أدلة دامغة على أن الملكية الفكرية كانت ولاتزال ذات أهمية عظمى فى تشجيع الإختراعات فى بعض القطاعات الصناعية ، فمثلاً تشير الأدلة فى القرن الماضى إلى صناعة الأدوية والمواد الكيميائية والبترول كانت من بين الصناعات التى أوجبت ضرورة وجود نظام البراءات لحفز الإختراع ، حيث يرجع التفاوت بين الدول فى امتلاك حقوق الملكية الفكرية إلى أسباب منها :

- إختلاف المستوى العلمى بين الشعوب .
- درجة إتساع وإنتظام السوق لتصريف المنتجات .
- الأيدى العاملة المدربة والمسلحة بالخبرة الفنية .
- وجود المشروعات الصناعية الكبرى وانتشارها .
- حسن الإدارة فى الصناعة .
- حداثة الأحكام الإجتماعية والقانونية .
- وضوح الرؤيا السياسية للدولة ، ووضع الخطط الملائمة فى مختلف مناحى الحياة والسهر على نجاحها .

2- الدول تحت التطور : وهى الدول التى تمتلك بعض عناصر التكنولوجيا والإختراعات الحديثة ، وتسعى بإصرار إلى إمتلاك المزيد منها وتعتبر من الدول المتوسطة فيما يتعلق بامتلاك عناصر التكنولوجيا والإختراعات ، ومن أمثلة هذه الدول : الصين وروسيا والهند والبرازيل وأندونيسيا ، فقد بررت أن تطوير أهلية القدرة التكنولوجية هو الذى يعد العامل الرئيسى للنمو الإقتصادى وتقليل الفقر ، لأن هذه القدرة هى المؤشر على مدى إمكانية أن تستوعب هذه الدول تلك التكنولوجي وتطبقها ، واحراز تقدم فى هذا الشأن يترتب عليه نجاح نقل التكنولوجيا . [18]

---

[17] صلاح زين الدين ، المدخل إلى الملكية الفكرية نشأتها ، مفهومها ، نطاقها وأهميتها وتنظيمها وحمايتها ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2004 ، ص46 .

1- [18] عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن ، حقوق الملكية الفكرية وأثرها الإقتصادى ، دار الفكر الجامعى ، الأسكندرية ، ط1 ، 2009، ص389 .

3- الدول المتخلفة : وهى الدول التى تفتقر إلى عناصر التكنولوجيا والإختراعات الحديثة ، ومنها معظم دول العالم الثالث ، كالسودان وبنغلاديش وجواتيمالا . ولا يخفى أن هذا التفاوت بين الدول يترتب عليه تفاوت شديد فى درجة الإنتاج وجودته . وكذلك تفاوت شديد فى مستوى الدخل الوطنى وبالتالى مستوى معيشة الفرد ، الأمر الذى يؤثر على وتيرة التطور والتقدم فى الدولة .

وقد أدى هذا التقسيم لدول العالم إلى الحوار بين الفقراء والأغنياء وبين الشمال والجنوب ، فعقد فى عام 1963 م ، المؤتمر الأول للعلم والتكنولوجيا برعاية الأمم المتحدة ، وانتهى ذلك المؤتمر دون أن يحقق شيئا يذكر وفى عام 1979 م عقد المؤتمر الثانى للعلم والتكنولوجيا فى فيينا وبرعاية الأمم المتحدة أيضا ، وانتهى ذلك المؤتمر برزمة من الأبحاث والأوراق والتوصيات ، لكنها لم تترجم على أرض الواقع العملى .
والجدير بالذكر أن الإقتصاد العالمى كان إلى عهد قريب يقوم أساساً على إنتاج السلع وتقديم الخدمات ، وفى مطلع الألفية الثالثة أصبح ينهض على إنتاج المعلومات والمعرفة ، الأمر الذى يتطلب من الدول العربية بخاصة الإهتمام بحقوق الملكية الفكرية بشكل اكبر لما لها من دور فى تحقيق الإزدهار والتطور الإقتصادى للوطن .

ماهى حدود الملكية الفكرية بالشكل الذى لا تضيع معه حقوق أصحابها من جهة ، وبالشكل الذى يضمن استفادة دول العالم كله من أجل تحقيق الرفاهية من جهة أخرى ؟

وللإجابة على هذا السؤال نعرض الآتى :

إن التطرق إلى موضوع الملكية الفكرية يتطلب الكثير من الدراسة والاهتمام خاصة فى الآونة الأخيرة لإرتباطه بإنتاج الفكر والمعلومة والإبداع والابتكار والتكنولوجيا خاصة فى عصرنا هذا ، عصر اقتصاد المعرفة . إنه فى عصر اقتصاد المعرفة والمعلوماتيه لايصبح الحديث عن فائض قيمة العمل ، بل يصبح الحديث عن فائض قيمة التكنولوجيا والمعلومات .[19]

إولذلك فإن امتلاك المعلومة معناه امتلاك التكنولوجيا ، وبالتالى تحقيق ميزة نسبية تؤثر على نمط واتجاه التجارة الدولية والتقسيم الدولى للعمل . بصفة عامة فإن دراسة حماية حقوق الملكية الفكرية يجب ربطها بالتجارة والنمو ، الاختراع والابتكار والتطوير التكنولوجى وأنشطة البحث والتطوير المحلية ونقل التكنولوجيا والاستثمار الإجنبى والتقليد .

حيث ان الدارس للقانون الدولى يجد أن القانون الدولى المعاصر وُضع فى الأساس لحماية حقوق تجارية ، بدأت مع حركة الكشوف الجغرافية واتصال بعض الدول الأوروبية ببعض الدول فى آسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا ، حيث ربطوا الحقوق التجارية بحقوق السيادة على الإقليم الجغرافى ، إلا أنه مع ثورة الاتصالات والمعلومات تراجعت الأهمية النسبية للإقليم الجغرافى ، فتراجعت الأهمية النسبية للأرض كمصدر للإنتاج لصالح مصادر إنتاج البيانات والمعلومات ، تراجعت الأهمية النسبية للصناعات التحويلية لمصلحة صناعة المعرفة أو الأعمال القائمة على المعرفة ، وبهذا لم تعُد الحقوق التجارية مرتبطة بإقليم ما ، وإنما اصبحت ترتبط بعالم المعرفة . ففى الماضى

[19] شوقى جلال ، ندوة مستقبل إتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى " مركز بحوث الدراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ابريل 2001، ص 137 .

كانت السيادة تتم عن طريق غرس علم فى قطعة ارض ، أما الآن فأصبحت تتحدد عن طريق غرس راية على قطعة فكر . [20]

ولما كان من مصلحة الدول المتطورة أن تبق على الفجوة التكنولوجية أطول فترة ممكنة حتى تحافظ على اكتساب الميزة النسبية المتمثلة فى التفوق التكنولوجى ومن ثم احتكار المعلومات وإعاقة نقل أو تقليد التكنولوجيا إلى الدول النامية .

فقد تطلب من الدول المتطورة إيجاد إطار تنظيمى دولى يمكن من خلاله وضع اتفاقية تصادق عليها الدول لأعضاء أطراف التبادل الدولى تخدم حماية حقوق الملكية الفكرية واحتكار التكنولوجيا الحديثة .

المطلب الأول : الدور التأسيسى للمنظمة العالمية للملكية الفكرية فى مجال حقوق الملكية الفكرية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) هى منظمة دولية تهدف إلى تقديم المساعدة من أجل ضمان حماية حقوق المبدعين وأصحاب الملكية الفكرية فى جميع انحاء العالم والاعتراف بها كالمخترعين والمؤلفين ومكافأتهم على إبداعتهم ، حيث تعتبر الحماية الدولية حافزاً يشجع صاحب العمل على الإبداع ويزيل الحواجز أمام العلوم والتكنولوجيا كما يثرى عالم الآداب والفنون وعلاوة على ذلك فإن الحماية الدولية تدفع بعجلة التجارة الدولية نحو الأمام حينما توفر مناخاً مستقراً من أجل تبادل منتجات الملكية الفكرية . [21]

تأسست المنظمة العالمية للملكية الفكرية عام 1967 ، والتى أسهمت فى خلق نوع جديد من قواعد القانون الدولى تهتم بحماية الملكية الفكرية بشكل عام على المستوى العالمى ، ويكتسى موضوع دور المنظمة العالمية للملكية الفكرية فى حماية الملكية الفكرية أهمية كبرى فى الوقت الحالى ، بعدما عملت على تدويل حماية الملكية الفكرية وتدوين قواعد التعاون الدولى فى هذا المجال .

المعنى التقنى العلمى والقانونى للإختصار WIPO :

النص الأصلى : المنظمة الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية ، التقنية .

WIPO world intellectual property organization

المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، العلمية .

WIPO = world intellectual property organization

المنظمة الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية ، القانونية .

WIPO world intellectual property organization

---

[20] حازم حسنى ، ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى " مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ابريل 2001 ، ص 117 .

[21] غسان رباح ، الوجيز فى قضايا حماية الملكية الفكرية ، منشورات الحلبى ، الحقوقية، الجزائر ، ط1 ، 2008 ، ص 175 ، 176 .

النظام القانونى للمنظمة العالمية للملكية الفكرية :-

شهد مطلع القرن الحادى والعشرين تألقاً متزايداً للدور الذى يؤديه نظام الملكية الفكرية على الصعيد الدولى ، فى عصر العولمة اصبحت أعمال الفكر أو الملكية الفكرية مثل الإختراعات والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية والكتب والموسيقى والأفلام يتقاسمها عالم التجارة وسيتمتع بها اليوم جميع سكان قارات المعمورة .

نطاق عمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية :-

تعرضت المادة الثالثة من الإتفاق المنشئ للمنظمة لهذه المسألة فقررت :-

أن من بين الأغراض التى أُنشئت الويبو من أجلها دعم الملكية الفكرية عن طريق التعاون بين الدول فيما بينها ، حيث أن التشريعات الداخلية لا تكفى كضمان لتوفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية ، بل لابد من توافر الجهود الدولية لفرض إطار من الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، وذلك لأن المجتمع الدولى أو العالم أصبح قرية صغيرة واحدة ، لابد أن يتعاون أعضاء المجتمع الدولى جميعاً من أجل الهدف المنشود لأنه خير للجميع ورفاهية وسعادة وازدهار المجتمع الدولى [22] .

وفى هذا الإطار تم إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية وهى وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ، المكرسة لتطوير نظام دولى متوازن وميسر بشأن الملكية الفكرية وهو نظام يكافئ الإبداع ويحفز الابتكار ويساهم أيضاً فى التنمية الإقتصادية ويصون المصلحة العامة للجماعة الدولية ، بموجب اتفاقية تم توقيعها فى ستوكهولم بتاريخ 1967/7/14 . [23]

الاتفاقات التى تديرها الويبو:

1- الاتفاقيات الخاصة بالملكية الصناعية :
   أ- اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية 1883 م .
   ب- اتفاقية مدريد لقمع البيانات الخاطئة أو المضللة عن منشأ البضائع 1891 م .
   ت- اتفاقية نيروبى بشأن حماية الشعار الأولمبى 1981 م .
   ث- اتفاقية واشنطون لحماية الدوائر المتكاملة 1989 م .
   ج- اتفاقيات قانون العلامات التجارية 1994 م .

2- الاتفاقيات الخاصة بحقوق المؤلف :
   أ- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية 1884 م .
   ب- اتفاقية روما 1991 م لحماية منتجى التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة .
   ت- اتفاقية جنيف بشأن حماية منتجى التسجيلات من النسخ غير المشروع والتسجيلات الصوتية 1970 م ، وقد انضمت إليها مصر .

---

[22] رياض عبد الهادى منصور ، التنظيم الدولى لحماية الملكية الفكرية فى ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2012 ، ص97 ، 98.

[23] رياض عبد الهادى منصور ، التنظيم الدولى لحماية الملكية الفكرية فى ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2012 ، ص 97 .

ث- اتفاقية بروكسل لتوزيع الإشارات حاملة البرامج المرسلة عبر التوابع الصناعية 1974 م وقد إنضمت إليها المغرب .
ج- اتفاقية الجات 15 ابريل 1994 م المتعلقة بالملكية الفكرية وقعت المغرب من جانب 118 دولة من 9 دول عربية وهى تونس والمغرب وجيبوتى وموريتانيا ومصر والامارات وقطر والبحرين والكويت .
ح- اتفاقية ويبو لحقوق المؤلف 1993 م .
خ- إتفاقية إتفاقية ويبو لحقوق الآداء والفونغرامات 1996 م .

3- وهناك عدد من :- الاتفاقيات التى تديرها الويبو ذات صلة بحماية حقوق المؤلف وحماية الملكية الصناعية وتحديداً فى المجالات التالية : براءات الاختراع ، العلامات التجارية ، النماذج الصناعية ، دلالات المنشأ والمصدر . [24]

وظائف المنظمة العالمية للملكية الفكرية :-

من اجل تحقيق الغرض من إنشائها عن طريق اجهزتها المختصة :-

- تعمل على دعم اتخاذ الإجراءات التى تهدف إلى تسيير الحماية الفعالة للملكية الفكرية فى جميع انحاء العالم وإلى تنسيق التشريعات الوطنية فى هذا المجال .
- تقوم بالمهام الإدارية لاتحاد باريس والاتحادات الخاصة بالمنشأة فيما يتعلق بذلك الاتحاد ، والاتحاد برن .
- يجوز لها أن تقبل تولى المهام الإدارية الناشئة عن تنفيذ اى اتفاق دولى أخذ يهدف إلى دعم حماية الملكية الفكرية او المشاركة فى هذه المهام .
- تشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية التى تهدف إلى تدعيم حماية الملكية الفكرية .
- تعرض تعاونها على الدول التى تطلب المساعدة القانونية الفنية فى مجال الملكية الفكرية.
- تجمع المعلومات الخاصة بحماية الملكية الفكرية وتنشرها وتجرى الدراسات فى هذا المجال وتشجيعها وتنشر نتائج تلك الدراسات .
- توفر الخدمات التى تيسر الحماية الدولية للملكية الفكرية ، وتنهض بأعباء التسجيل فى هذا المجال ، كما تنشر البيانات الخاصة بالتسجيلات حيثما كان ذلك ملائماً ، وتتخذ كل إجراء ملائم آخر . [25]

المطلب الثانى:- اتفاقية TRIPS ودورها فى حماية حقوق الملكية الفكرية

يشير مصطلح الملكية الفكرية إلى أى أصل يعود وجوده أو ظهوره إلى اكتشاف معلومات جديدة ذات فائدة تجارية أو فنية ، أما حقوق الملكية الفكرية فهى عبارة عن الحقوق التى تكفُلها الدولة وتساندها لعدد محدد من السنوات لمنع غير المرخص لهم من الإستخدام التجارى لفكرة

[24] الاكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم ، iama، 2022/6/13.
https://iamaeg.net/ar/publications/articles/international-protection-of-intellectual-property

[25] المادة 4 الفقرة (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7 ، 8) من اتفاقية انشاء المنظمة .

جديدة يمتلكها شخص آخر أو جهة أخرى ، وكذلك فهى كافة الحقوق القانونية الناشئة عن أى نشاط أو جهد فكرى يؤدى إلى ابتكار فى المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية . [26]

نشأة اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS :-

على الرغم من وجود اتفاقيات دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية منذ أكثر من 100 سنة [27]، وعلى الرغم من تأسيس منظمة عالمية للملكية الفكرية WIPO ، والتى دخلت حيز التنفيذ عام 1970 ، واصبحت متخصصة وتابعة للأمم المتحدة عام 1974 والتى تضم فى عضويتها 132 دولة وتشرف على 23 اتفاقية دولية .[28]

وتتناول حقوق الملكية الفكرية بمختلف جوانبها وإجراءاتها ، فقد ألحت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبى على إدراج الموضوع فى مفاوضات جولة أورجواى، وعلى الوصول إلى اتفاق بشأنها فى إطار منظمة التجارة العالمية من أجل تأمين اجراءات حماية كافية للتكنولوجيا وبراءات الاختراع والعلامات التجارية التى يملكونها نظراً لأهمية هذا الموضوع فى التجارة الدولية ، اذا ارتفع إجمالى دخل الملكية الفكرية من المصادر الإجنبية بالنسبة لمجموع الدول السبع الصناعية الكبرى من 7.1 مليار دولار عام 1980 إلى 30 مليار دولار عام 1991 . [29]

ومن هنا فإن إلحاح الدول المتقدمة على عقد اتفاقية جديدة لحماية الملكية الفكرية جاء نتيجة ضغوط قوية مارسها رجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات على حكوماتها ، ويظهر هذا جلياً إذا علمنا أن الشركات متعددة الجنسيات تملك 80 % من براءات الاختراع فى العالم التى بلغ عددها 35 مليون براءة فى مختلف فروع الصناعة والزراعة سنة 1994 . لإدخال حماية حقوق الملكية الفكرية تحت مظلة اتفاقيات الجات بحجة أن الإتفاقيات الدولية السابقة عديمة الجدوى والفعالية فى حماية حقوقهم وبراءات اختراعاتهم وأن الجات أقوى لحفظ حقوقهم خاصة من خلال جهاز فض المنازعات . [30]

وعارضت الدول النامية بشدة فى البداية موضوع إدراج حقوق الملكية الفكرية ضمن اتفاق الجات ، وكان على رأسها البرازيل ، جنوب إفريقيا والهند ضد الدول المتقدمة خاصة الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية ، وظهر خلاف وصراع بين ممثلى البلدان الصناعية التى تملك التكنولوجيا وبحوث التطوير والإبداع ، وبين ممثلى البلدان المستوردة للتكنولوجيا ، لأن ذلك سيؤدى إلى تكريس وتعزيز احتكار الدول الصناعية للتكنولوجيا وإمكانية ارتفاع اسعارها وأسعار السلع الصناعية التى تنتج بموجبها ، إلا انه بعد مشاورات مطولة تم التوصل إلى حل توفيقى يتيح

---

[26] عبد السلام مخلوفى ، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS: آداة لحماية التكنولوجيا أم لاحتكارها ؟ ، المركز الجامعى بشار ، الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 3 ، ص116.

[27] المرجع نفسه ، ص 116

[28] عبد الناصر نزال العبادى ، منظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 1999 ، ص 80 .

[29] ريتشارد هارمسن ، جولة أورجواى، نعمة للإقتصاد العالمى ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس 1995 ، ص 23 .، خاصة بعد أن ازداد تعرض السلع المتطورة إلى عمليات القرصنة والتقليد والنسخ من قبل الدول النامية وخاصة بلدان جنوب شرق آسيا

[30] فى حين أنه كان من الممكن إضافة ملحق لإتفاقية WIPO المختصة أصلاً فى وظيفة حماية حقوق الملكية الفكرية بدلاً من وضع إتفاقية جديدة ، وإخضاعها لمنظمة أخرى جديدة .

تناول مفاوضات الجات لموضوعات الملكية الفكرية ولكن من منظور تجارى بحت ، وهو ما أسفر فى ختام الجولة عن التوصل لاتفاق الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية . [31]

فى إطار مفاوضات جولة أورجواى فى مراكش فى 1994/4/14 والتى دخلت حيز التنفيذ فى أول يناير 1996 بالنسبة للدول المتقدمة . اى بعد سنة من دخول اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ فى 1995/1/1 . ومن أول يناير 2000 بالنسبة للدول الأقل نمواً . عندما ذهبت الدول النامية إلى مؤتمر مراكش كان لها تحفظات ومطالب محددة ، تؤكد التزامات من طرف الدول المتقدمة من ضمنها ما يتعلق ب TRIPS ووعدت الدول المتقدمة بتيسير نقل التكنولوجيا للدول النامية . [32]

نطاق الاتفاقية وحدود الملكية :-

تتمثل حقوق الملكية الفكرية فى عوائد الإبداع الفكرى والعلمى والأدبى والفنى فى مجالات تأليف المطبوعات والأغانى والموسيقى والاختراع والابتكار والعلامات التجارية . [33]، كما أنها تمثل مجموع الضوابط التى تنظم حقوق المؤلف للأعمال الفنية والأدبية وحقوق الملكية الصناعية ، لما تشمله من براءات الاختراع والتصميمات الصناعية والعلامات التجارية ، بحيث تضمن هذه الضوابط احتفاظ صاحب الحق أو الإبداع بكافة الحقوق المتعلقة باستغلال الآخرين لهذا الإبداع .

أهداف اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS:-

1- تحقيق التنمية التكنولوجية ، وتمكين الدول الأقل نمواً من إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للاستمرار .
2- الإسهام فى حماية وانقاذ حقوق الملكية الفكرية لتشجيع روح الابتكار التكنولوجى ونقل وتعميم التكنولوجيا بما يساعد على تحقيق المنفعة المشتركة لمنتجى ومستخدمى المعرفة التكنولوجية .
3- منع حائزى حقوق الملكية الفكرية من إساءة استخدامها على النحو الذى يؤثر سلباً على النقل الدولى للتكنولوجيا . [34]

كما أن لحماية الملكية الفكرية فى الأمد الطويل فوائد إقتصادية أهمها : [35]

1- تحفيز النشاط الإبتكارى من خلال توفير بيئة مواتية ومكافئة له .
2- تقديم طرق إنتاج وتوزيع المنتجات الموجودة بتكلفة منخفضة .
3- تشجيع المنتجات الجديدة ، وكذلك التكنولوجيا .

---

[31] عبد السلام مخلوفى ، مرجع سابق ذكره ، ص 118 . تم التوقيع على (TRIPS) Trade Related Aspects of Intellectual property Rights .

[32] السابق ص 118 .

[33] على إبراهيم ، منظمة التجارة العالمية ، جولة أورجواى وتقنين نهب العالم الثالث ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 1996 ، ص 283 .

[34] المرجع السابق ، ص 120 .

[35] مصطفى عز العرب ، اتفاقية تربس : آليات الحماية وبعض معارضات الدول النامية ، ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى ، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ابريل 2001 ، ص 206 .

4- إيجاد وانتاج منتجات وعمليات وخدمات أكثر فعالية وأمان وحداثة فى أسواق الدولة المعنية من خلال إجراء التعديلات والتحسينات على المنتجات والتكنولوجيا الموجودة .
5- تحقيق الجودة العالية وإعداد قوى العمل فنياً من خلال التدريب المصاحب لعمليات نقل التكنولوجيا .
6- تحقيق نوع من التقدم مما يسهم فى رفع المستوى التكنولوجى عبر العالم ، وتحقيق إيرادات لمستخدمى تلك التكنولوجيا الحديثة .

تنظر الأمم المتحده للتكنولوجيا على أساس أنها مدخل من مدخلات الإنتاج ، فهى سلعة تباع وتشترى فى الأسواق الدولية . [36]

حيث أن الإبتكار يعطى ميزة تنافسية يجب المحافظة عليها ، ومن أجل المحافظة على الابتكار يجب المحافظة على التكنولوجيا وعدم نشرها ، أو بالتالى ضرورة وجود قوانين صارمة تحمى وتحافظ على أكبر قدرممكن من العائد .

فالقدرة على الإبتكار ليست هى الشرط الوحيد لاحتلال مكانة فى سوق التجارة الدولية بل المدة التى يستطيع أن يحافظ المبتكر على آثارابتكاره.

ومن دواعى ودوافع دمج الملكية الفكرية فى الإطار التجارى ، ظهور دول أخرى بدأت تلحق بالدول المتقدمة مثل دول جنوب شرق آسيا ، لذلك فالغرض من هذه الإتفاقية هو منع الدول النامية من الحصول على التكنولوجيا ، حيث وجدت إمكانيات حقيقية لمجموعة دول جنوب شرق آسيا فى نقل التكنولوجيا ، لذلك جاءت أهمية الحماية .

كما أن الأساس فى اتفاقية TRIPS هو فتح الأسواق مع حماية التكنولوجيا مما يؤدى إلى إحتكار التكنولوجيا الحديثة – احتكار التطور – فالهدف المزدوج المرتبط بفتح الأسواق واحتكار التكنولوجيا يعتبر صعب جداً وفيه تناقض ، فنجد أن اتفاقية TRIPS تراعى البعد التجارى لواضعى هذه الاتفاقية ، وعلى رأسهم شركات الأدوية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فليس هناك بعداً اخلاقياً أو حماية للابتكارات بقدر ما كان هناك تعظيماً للربحية فى نظير الاختراعات والابتكارات ولأطول فترة ممكنة [37]. ، كما أن الحماية الكبيرة تقود إلى دعم وتنمية إنتاج السلع كثيفة التكنولوجيا ، ومن ثم الحفاظ على الميزة النسبية لها فى إنتاج تلك السلع حيث أصبح المكون العلمى أو التكنولوجيا هى التى تشكل عنصر الإنتاج أو عنصر المنافسة أكثر من الموارد الطبيعية . والتحول فى نمط التجارة الدولية إلى الطبيعة الإحلالية حيث انتقلت العديد من الصناعات إلى الدول النامية حديثة العهد بالتصنيع ، وزادت أهمية الصناعات ذات القاعدة التكنولوجية فى الأولى وزاد مكون الملكية الفكرية فى صادراتها . [38]

---

[36] هدى محمد سعيد عبد الغنى ، إقتصاديات نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ، مع الإشارة للتجربة المصرية ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، بدون سنة نشر ، ص 8.

[37] ماجدة شاهين ، ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى ، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ابريل 2001 ، ص 90

[38] عمر عبد الحميد سالمان ، الانعكاسات الإقتصادية لحماية الملكية الفكرية.- ورقة عمل –ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية – جامعة حلوان – القاهرة ، 2001 .، ص 259 .

مما تقدم يمكن القول أن الدافع الرئيسى وراء إدخال الملكية الفكرية ضمن الإطار التجارى متعدد الأطراف هو الحد من الخسارة الناجمة عن عمليات التقليد .

الآثار الناتجة عن اتفاقية TRIPS على الدول النامية :-

إن اتفاقية TRIPS تحمل فى طياتها أشكالاً جديدة للحماية ليس من خلال فرض تعريفات جمركية ، ولكن من خلال اقتناء المعرفة لإنتاج السلع والخدمات وقصر ملكيتها على الدول المتقدمة . فالحقيقة أن مناقشة الملكية الفكرية فى إطار الجات لم تكن إلا محاولة جديدة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج ابتكاراتها واختراعاتها العلمية ، أى حماية التكنولوجيا الغربية والعمل على الانفراد باستغلالها لأطول مدة ممكنة ، ومحاولة وضع العقبات أمام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا إلا بالشروط التى تضعها الدول الصناعية . .، [39] إذا اصبح التقليد قرصنة وجريمة محرمة تعاقب عليها الدول النامية بمقتضى اتفاقية حماية الملكية الفكرية ومن انعكاسات هذه الإتفاقية على الدول النامية التى يعتبر معظمها مستهلكاً صافياً للابتكارات التكنولوجية مايلى :- [40]

1- ارتفاع أسعار التكنولوجيا وحقوق براءات الاختراع لأنها أصبحت شبه محتكرة ومحمية بنصوص دولية ، مما يؤدى إلى زيادة تكاليف شركات الأدوية ، والمستحضرات الصيدلانية والبذور الزراعية ومؤسسات البرمجيات وغيرها ، مما يشكل عبئاً ثقيلاً على موازين المدفوعات فى الدول النامية وزيادة تكاليف إنتاج السلع الزراعية والصناعية ، مما يفقدها القدرة على المنافسة فى السوق الدولية .

2- إذا كانت الدول المتقدمة تفرض مستحقات على الدول النامية للحصول على حق استخدام الإبتكارات والاختراعات فإنه ليس هناك أى إجراء مماثل بالنسبة لشركات الدول المتطورة صاحبة الإبتكار عند استخدامها لموارد الدول النامية بما فيها انواع النباتات المختلفة التى يستقى منها الدواء .

3- تعد إطالة حياة براءة الاختراع إلى عشرين سنة تفضيلاً للدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية ، لأن إطالة المدة سيترك آثاراً سلبية على سرعة نقل التقنية وبالتالى تكلفة إنتاج السلع والخدمات . [41]

4- إن ما ستجنيه الدول النامية من الناحية التجارية محدود جداً مقارنة بما سيترتب عليه دفعه لقاء حقوق الملكية الفكرية ، ومن الناحية الثقافية والفكرية فإن تحرير هذه التجارة يؤثر بقوة على الثقافة الوطنية ويغربها فى ظروف الغياب الثقافى والفكرى الوطنى والقومى . [42]

---

[39] علاء كمال ، الجات ونهب الجنوب ، القاهرة ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب ، ط2 ، 1996 ، ص 108

[40] عبد السلام مخلوفى ، مرجع سابق ذكره ، ص 127 .

[41] غانية ملحيس ، " التأثيرات المحتملة لتنفيذ اتفاقية الجات على قطاع الصناعة البتروكيماوية فى الأقطار العربية " ، تقرير مقدم خلال اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية ، القاهرة ،1994 ، ص 20.

[42] عبد الرحيم جردانة ، الجات تفتك بالدواء العربى ، مجلة علوم وتكنولوجيا ، معهد الكويت للأبحاث العلمية ، العدد 48 ، نوفمبر 1997 ، ص 20.

5- إن الاتفاق قد يعيق النمو فى التجارة العالمية ، وهذا للتكلفة الزائدة والحماية العالية لحقوق الملكية الفكرية ، وهذا يتعارض مع مبادئ الجات التى تهدف إلى ازالة كل العقبات التى تعيق نمو التجارة العالمية .

6- الشعور بعدم عدالة التطبيق نظراً لاختلاف درجة وقوة التفاوض :فبينما تطالب الدول المتقدمة بأسعار عالية لمنتجات الملكية الفكرية ، إلا أنها تطالب كذلك وبشكل مغاير بضرورة وجود أسعار متدنية لمنتجات الدول النامية والتى قد لا تتماشى مع ندرتها النسبية . والمثال الصارخ حالياً هو المطالبة المستمرة بخفض أسعار البترول وإظهار مدى تأثيرهذا الإرتفاع فى أسعاره على النمو الإقتصادى العالمى، فى حين أنها تطالب بأسعار مرتفعة لعائد إنتاج منتجات الملكية الفكرية وترى أن ذلك له تأثيره الإيجابى على النمو الإقتصادى العالمى مما يفسر تناقضاً كبيراً فى التفكير والتبرير [43].

ومن هنا نجد أن الغرض الجوهرى لاتفاقية TRIPS هو التحكم فى كافة مراحل عمليات التكنولوجيا بدءاً من طرق التصنيع إلى المنتج النهائى ، وقد كان الأمر فى السابق قاصراً على التحكم فى أسس طرق وعمليات التصنيع للمنتجات ، الأمر الذى كان يتيح للبلدان النامية فرصاً لإنتاج منتجات مماثلة بطرق تصنيع متنوعة وأقل كلفة ، وهذا الوضع يصبح غير ممكن مما يؤدى إلى حرمان الإقتصاديات النامية من فرصها للنقل والمحاكاة والتقليد للمنتجات المتاحة على غرار التجربة الغربية فى التطور ، وبهذا يتم التحكم فى نوعين أساسين من التكنولوجيا المؤثرة فى مسار التطور الإقتصادى وهما : تكنولوجيا العمليات الإنتاجية ، وتكنولوجيا المنتجات الجديدة ، فضلاً عن ارتفاع التكاليف الخاصة بالتراخيص وبراءات الاختراع وآثارها على تكاليف السلع المنتجة محلياً ودرجة تنافسيتها ، وتصبح عمليات التطور والتجديد مكلفة فى المجالات الأساسية . [44]

بينما أصبح من الطبيعى فى عصر اقتصاد المعرفة أن تتطور مكانة الملكية الفكرية بالقدر الذى يجعلها عاملاً مؤثراً بوضوح فى عمليات وعلاقات التجارة والسياسة والإقتصاد فإنه ليس من الطبيعى بالنسبة للمصالح الإنسانية العامة أن تكون هذه الاتفاقية مصدراً دائماً للثراء والاحتكار للبعض مثل الشركات متعددة الجنسيات ، فى ذات الوقت الذى من المحتمل أن تكون فيه سبباً لتكبير الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب . [45]

ومن خلال ذلك نتوصل إلى الآتى :-

1- ضرورة قراءة الاتفاقية بكل دقة بهدف استعراض ايجابياتها وسلبياتها بحيث تعظم الإيجابيات ونعمل على تفادى ودرء السلبيات .

2- ضرورة مراجعة TRIPS للأخذ فى الإعتبار الطرق والوسائل اللازمة لتشغيل أهدافها ومبادئها فيما يتعلق بنقل ونشر التكنولوجيا للدول النامية .

---

[43] مصطفى عز العرب ، اتفاقية الجوانب المرتبطة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تربس) رؤية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى ، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ابريل 2001، ص 232.

[44]صالح صالحى ، الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، ودور الدولة فى التأهيل الاقتصادى ، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، عدد 1 ، 2002 ، ص 62 .

[45] مصطفى عز العرب ، ندوة" مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء اتجاهات المعارضة ، مرجع سابق ، ص9 .

3- إن مواجهة دول الجنوب لأخطار الواقع الحالى الذى نعيشه لايكفى فيها توجيه رسائل اخلاقية لمواجهه ذلك ، فلابد من توافر قدرات للتعامل مع الملكية الفكرية من جميع الجوانب .

4- هناك واقع هام وهو وجود وجهين لكل قضية : الشق العالمى Globalization والشق المحلى Localization ، ولقد ظهر عام 1996 مصطلح يسمى بالعالمى المحلى Localization ، وهو يعنى المحافظة على المصالح المحلية فى ظل العالمية ، لهذا وجب التعامل مع قضايا الملكية الفكرية تعاملاً يحمى حقوقنا فى ظل المتغيرات والقوانين العالمية .

5- إن دراسة كيفية القيام بتسجيل حقوق الملكية الفكرية فى صورة براءات اختراع أو غيرها من الأشكال يمثل أهمية قصوى ينبغى معرفتها ودراستها الدراسة الجيدة فى كافة المجالات ومنها التكنولوجيا الحيوية .

6- لابد من حصر وتسجيل كل الموارد من نباتات وصخور وموارد معدنية فى كل أنحاء البلاد وتسجيلها ، حتى لايتم استخدامها وتسجيلها بواسطة الآخرين وتضيع فرص الحصول على عوائد استغلالها.

7- ضرورة توفير سياسة علمية واضحة وهادفة إلى تشجيع والإعتناء بمجالات البحوث والتطوير.

8- ضرورة الاهتمام ورعاية الباحثين والعلماء من خلال توفير كل الدعم خاصة ما يتعلق بتمويل مشاريع البحث ، حتى لاتكون فرصة لاستغلال علمائنا من طرف هيئات ومخابر أجنبية . على سبيل المثال ماحدث للباحث المصرى إبراهيم حلمى الذى أجرى بحثاً لمدة 30 سنة عن الكائنات الحية ، وأعد موسوعة ، واكتشف مواقع لم تكن معروفة ، واكتشف القط الفرعون ، واكتشف نباتات كانت تستخدمها القبائل المصرية فى العلاج ، لكن كان الممول هو المتحف الطبيعى لشيكاغو الذى استحوذ على كل هذا الاكتشاف . [46]

المبحث الثانى :- أبعاد حماية حقوق الملكية الفكرية فى مصر

يمكن تعريف حقوق الملكية الفكرية بأنها تلك الحقوق التى ترد على أشياء غير مادية ولا يمكن تقويمها بالنقود كالأفكار والمخترعات الناتجة عن الذهن البشرى ، ومن أمثلتها حق الكاتب أو الأديب على مؤلفاته ، وحق المخترع على اختراعه ، وحق صاحب المصنع على الرسوم والنماذج الصناعية التى تتميز بها منتجاته .

وعُرفت الملكية الفكرية ايضا انها عبارة عن سلطات يخولها القانون لشخص على شيء معنوى هو ثمرة فكرة وإنتاجه الذهنى أو أنها كل ما ثبت للشخص من حق بقوة القانون على إنتاجه الفكرى أو الذهنى أيا كان نوع هذا الحق ، وأيا كانت طبيعته .

تمثل الملكية الفكرية قيما يبتكره ذهن الإنسان وعقله ، ومن الممكن القول بصورة عامة أن الملكية الفكرية تتعلق بمعلومات يمكن إدراجها فى اشياء ملموسة وتوفيرها فى الوقت ذاته بعدد غير محدود من النسخ فى أماكن مختلفة فى العالم . [47]

---

[46] عبد السلام مخلوفى ، مرجع سابق ذكره ، ص 132 .

[47] ماهية حقوق الملكية الفكرية الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم https://iamaeg.net/ar/international-arbitration-center

أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية :-

تتمثل أهمية الملكية الفكرية فى أنها تعد مورداً اقتصادياً مهماً يعزز التنافسية الاقتصادية للدول ، حيث إن التوسع فى الاقتصاد الإبداعى يمكنه مساعدة الاقتصاد على الخروج من الأزمات والركود ، خاصة فى ظل ما تعانى منه أغلب دول العالم فى الوقت الحالى .

كما تُسهم حماية الملكية الفكرية فى تشجيع الإبداع والابتكار ، إذ يؤدى الحفاظ على تلك الحقوق إلى تشجيع الأفراد على مزيد من الإبداع وتسجيل تلك الإبداعات وتطويرها بشكل مستمر وتراكمها فكرياً ومعرفياً .

والواقع أن الموارد الفكرية لدى أى دولة أضحت مورداً مهماً لايقل عن مواردها البشرية والطبيعية ، كما تعتمد الكثير من المنتجات التى يتم تصديرها على مدى الإرتكاز على الأبحاث العلمية والتطويرية .

ومع التطور العلمى والتكنولوجى الذى شهده العالم فى الفترة الأخيرة ، فإن مجال الملكية الفكرية أصبح مجالاً للمنافسة بين الدول لايقل عن التنافس الاقتصادى والعسكرى فيما بينها ، وليس أدل على ذلك من الخلاف الأمريكى –الصينى حول هذا الأمر بشكل دفع الادارة الأمريكية السابقة (إدارة الرئيس دونالد ترامب) إلى إصدار أمر بمنع الشركات التقنية الصينية من شراء الشركات التقنية لسبع سنوات قادمة .[48]

المطلب الأول : جهود الدولة المصرية لحماية حقوق الملكية الفكرية

تهتم الدولة المصرية بالملكية الفكرية وتحرص على دمجها فى سياستها الوطنية واستراتيجيات التنمية بما ينعكس على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 ، لاسيما أن المعرفة والإبتكار والبحث العلمى تعد ركيزة أساسية للمجتمع والتنمية الإقتصادية ونستعرض ابرز تلك الجهود على النحو التالى :-

أولا : القانون رقم (82) لسنة 2002:-

هو القانون الأساسى المنظم للملكية الفكرية فى مصر ، وقد أتى لاغيا لكل القوانين السابقة التى كانت تعنى بتنظيم الملكية الفكرية ، ومنها القانون رقم 57 لسنة 1939 بشأن العلامات والبيانات التجارية ، والقانون رقم 132 لسنة 1949 بشأن براءات الإختراعات والرسوم والنماذج الصناعية أو القانون رقم 354 لسنة 1954 بشأن حق المؤلف وغيرها .

ويضم القانون بين طياته أربعة كتب رئيسية هى :

الكتاب الأول : براءات الإختراع ونماذج المنفعة ، ومخططات التصميمات للدوائر المتكاملة ، والمعلومات غير المفصح عنها .

الكتاب الثانى : العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات والنماذج الصناعية .

الكتاب الثالث : حقوق المؤلف والحقوق المجاورة .

---

[48] https://bitly/3Gjs773

الكتاب الرابع : الأصناف النباتية .

ويضم القانون مواد عدة منها على سبيل المثال : [49]

أن تُمنح براءة اختراع طبقا لأحكام هذا القانون عن كل اختراع قابل للتطبيق الصناعى ، يكون جديداً ، ويمثل خطوة إبداعية ، سواء كان الإختراع متعلقاً بمنتجات صناعية جديدة أو بطرق صناعية مستحدثة ، أو بتطبيق جديد لطرق صناعية معروفة . كما تمنح البراءة استقلالاً ، عن كل تعديل أو تحسين أو إضافة ترد على اختراع سبق أن مُنحت عنه براءة ، إذا توافرت فيه شروط الجدة والإبداع والقابلية للتطبيق الصناعى ، ويكون منح البراءة لصاحب التعديل أو التحسين أو الإضافة وفقا لأحكام هذا القانون .

كما نص على أن يُعد بمكتب براءات الإختراع سجل خاص معتمد ، تقيد فيه طلبات براءات الإختراع ونماذج المنفعة وجميع البيانات المتعلقة بكل منها وبإستغلالها والتصرفات التى ترد عليها وفقا لأحكام هذا القانون على النحو المبين فى لائحته التنفيذية ، وأن تكون مدة حماية براءة الإختراع عشرون سنة تبدأ من تاريخ تقديم طلب البراءة .

ثانيا : القوانين ذات العلاقة بحماية الملكية الفكرية :-

كما قامت الدولة فى سبيل الحفاظ على الملكية الفكرية بإصدار عدد من التشريعات ذات الصلة ، منها على سبيل المثال :

- قانون رقم 175 لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنيه المعلومات : هذا القانون واجه الاعتداء على سلامة شبكات وتقنيات المعلومات بمواجهة شاملة ، منها جريمة الانتفاع بدون حق بخدمات الاتصالات ، وجريمة الدخول غير المشروع على المواقع ، وجريمة تجاوز حدود الحق فى الدخول على المواقع والشبكات وجريمة الإعتداء على الشبكات وسلامة البيانات ونظم المعلومات والاعتداء على البريد الإلكترونى أو الموقع والشبكات الخاصة وجريمة الاعتماد على الملكية الفكرية [50]
- قانون رقم 180 لسنة 2018 بشأن تنظيم الصحافة والاعلام والمجلس الأعلى للإعلام : هو القانون الذى نص فى المادة 70 منه على وضع وتطبيق الضوابط والمعايير اللازمة لضمان التزام الوسائل والمؤسسات الإعلامية والصحفية بأصول المهنة وأخلاقياتها ، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بمحتواها . [51]
- قانون رقم 190 لسنة 2008 بشأن المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية : الذى ينص على بنود تنظيم المنافسة وتوقع عقوبات على الممارسات الاحتكارية فى مختلف المجالات ومنها مجال الملكية الفكرية [52]وغير ذلك من القوانين .

ثالثا : الاتفاقيات الدولية التى وقعتها مصر بشأن الملكية الفكرية :

- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية : تم توقيعها فى مدينة برن السويسرية فى 1886/9/9 وتم تعديل الصياغة فى باريس 1971/7/24 . ووفقا لإحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لعام 2003، فإن هذه الإتفاقية تضم فى عضويتها 149

[49] قانون رقم 82 لسنة 2002 بإصدار قانون حقوق الملكية الفكرية https://bit.ly3MQpJHx

[50] https://bit.Ly/3Ik91fz

[51] https://bit.Ly/3GhRw0z

[52] http://bit.ly/38TeoaJ

دولة منها 17 دولة عربية هم الأردن ، تونس ، الجزائر ، لبنان ، البحرين ، ليبيا ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، جيبوتى ، سلطنة عمان ، قطر ، الصومال ، فلسطين ، السودان ، الإمارات المتحدة . [53]

- الإتفاقية العالمية لحقوق المؤلف : تم توقيعها فى جنيف 1952/9/6 وتم تعديل الصياغة فى باريس فى 1971/7/24 . ووفقا لإحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لعام 2003 ، فإن عدد دول المنظمة للإتفاقية بلغ 95 منها 5 دول عربية لم تكن منها مصر . [54]
- اتفاقية التسجيل الدولى للمصنفات السمعية والبصرية : تم توقيعها فى 1989/4/18 ، ويبلغ عدد أعضائها 13 دولة ولم ينضم إليها أى من الدول العربية 0 بإستثناء مصر) التى وقعتها ولم تنضم إليها ، وقد صدرت لائحتها التنفيذية فى 1992/2/20 . [55]
- اتفاقية مدريد : تم توقيعها فى 1979/12/12 : هى اتفاقية متعددة الأطراف موضوعها منح الازدواج الضريبى على حقوق المؤلف ، تم إعتمادها فى مدريد فى ديسمبر 1979 ، انضمت إليها عدة دول ، منها مصر والعراق ، إلا أن هذه الإتفاقية لم تدخل بعد حيز التنفيذ ، وحتى يتحقق ذلك فإن الإشراف عليها سيكون للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو).
- اتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة : تم توقيعها فى واشنطن العاصمة الأمريكية فى 1989/5/26 ولم تدخل حيز التنفيذ بعد ، ولم تنضم إليها من الدول العربية إلا مصر فى نوفمبر 1999 .
- اتفاقية روما : تم توقيعها فى 1961 لحماية فنانى الآداء ، ومنتجى التسجيلات الصوتية (الفونوجرامات) ، وهيئات الإذاعة ، وقد انضم إليها وفقا لإحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية فى نوفمبر 1999(63) دولة ، أما من الدول العربية فلم ينضم إليها إلا دولة واحدة هى لبنان .
- اتفاقية جنيف : تم توقيعها فى جنيف فى 1970/10/19 ، بهدف حماية منتجى التسجيلات ضد النسخ غير المشروع ، وتسجيلاتهم الصوتية وعدد الدول التى انضمت إليها (57) دولة ومن الدولة العربية لم ينضم إليها إلا مصر وفقاً لإحصاء نوفمبر 1999 للمنظمة العالمية للملكية الفكرية .
- اتفاقية توزيع الإشارات حاملة البرامج عبر التوابع الصناعية : تم توقيعها فى بروكسل ، بلجيكا عام 1974 ، وعدد الدول المنضمة إليها حتى نوفمبر 1999 بلغ (20) دولة ، ليس من بينها إلا دولة عربية واحدة هى مصر .
- قانون تونس النموذجى الصادر عن منظمة اليونسكو ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) عام 1976 ، وقد وضع نص هذا القانون لغرض ان تستعين به الدول النامية عند وضع تشريعاتها فى هذا المجال ، وهو نص استرشادى لهذه الدول ، ولايخرج هذا القانون عن اتفاقيتي برن وجنيف المعدلتين فى صياغتهما لعام 1971 .

والواقع أن هناك قصوراً فى التشريعات المصرية فيما يتعلق بالعلاقة بين حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف بشأن الحماية القانونية للمصنفات الأدبية والفنية . وعلى سبيل المثال ، القانون المصرى فى المادة 148 من القانون رقم 82 لسنة 2002 نجد انه ألزم الناشر ومنتجى المصنفات والتسجيلات والبرامج بإيداع نسخة أو أكثر من المصنف بالمكاتب المخصصة لذلك بوزارة التجارة

---

[53] http://bit.Ly/3LJmFLP .
[54] http://bit.Ly/3wJY99g
[55] http://bit.Ly/3wNC5cw

، وحدد المشرع عقوبة فى حالة الإخلال بالإلتزام بالإيداع ، ألا وهى غرامة لاتقل عن الف جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه ، ونرى فى ذلك قصور بيّن من أن المشرع لم يلزم المؤلف بذلك حماية لحقوقه وحجباً لأى من المنازعات اللمستقبلة بخصوص مؤلفه ، كما أن العقوبة الواردة بالمادة غير رادعة أو كافية ويسهُل على هؤلاء المنتجين دفع الغرامة وكأن هذا الإلزام لم يكن له وجود ، ومن هنا تسقط هيبه القوانين التى شُرعت من أجل تنظيم المجتمعات وحماية الحقوق الخاصة والعامة ، وفى رأينا ايضاً لإيداع المصنف وتسجيله أهمية كبيرة تحمى حقوق المؤلفين وتحفزهم على المضى فى انتاجهم وإثراء المجتمع بأفكارهم ومخترعاتهم التى تُسهم أيضا فى نمو الاقتصادات للدول . [56]

أبرز التحديات التى تواجه حماية حقوق الملكية الفكرية :-

تتمثل فى الآتى :

- تشتُت الجهات التى تعمل على تنفيذ قوانين حماية الملكية الفكرية ، وتداخل الإختصاصات بين وزارات الثقافة والاتصالات وحتى الخارجية .
- تعرُض صناعة النشر للعديد من المخاطر التى تهدد بقاءها ، مثل التزوير والقرصنة ، وهى التحديات التى زادت بشدة فى فترة مابعد جائحة كورونا ، حيث أصبحت تحت تهديد القرصنة الرقمية مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا ، وتزيد هذه التحديات فى الدول العربية والافريقية و تسببت القرصنة فى فترة مابعد الجائحة فى خسائر ضخمة لصناعة المحتوى فى العديد من الدول منها الهند التى بلغت خسائر مؤلفيها 5 أضعاف مايصنعونه ، وأرتفاع الجمارك على مستلزمات الإنتاج بما يزيد الفجوة بين سعر الكتب الأصلية والكتب المقلدة . [57]

- ضعف الاهتمام بتنمية القراءة ، وانخفاض عدد المكتبات العامة ، وعدم وجود قاعدة بيانات عن النشر العربى ، وضعف الميزانيات المخصصة للثقافة ودعم الحكومات لصناعة النشر.
- تراجع الوعى بقضية الملكية الفكرية فى المجتمع ولدى المستخدمين أنفسهم ,

- ففى السابق ، كان يتم تقييم ثروات الدول من خلال قياس ماتملكه من موارد طبيعية أما اليوم فإن مقياس غنى الدولة من عدمه لايتم من خلال ماتملكه من الثروات الطبيعية فحسب ، بل تعداه إلى أن أصبحت هنالك عوامل اخرى تقاس بها ، من اهمها هو امتلاك الحقوق الفكرية ، فعلى سبيل المثال ، هناك العديد من الدول التى تملك ثروات طبيعية إلا أنها تُصنف على أنها دولاً فقيرة رغم امتلاكها كماً هائلاً من هذه الثروات . وفى المقابل نجد بأن اليابان تتربع على المرتبة الثالثة كأحد أكبر اقتصاديات العالم بعد الولايات المتحدة والصين ، على الرغم من أنها لاتمتلك إلا الشئ القليل من الثروات الطبيعية . كما تُعد التجربة اليابانية فى امتلاك الحقوق الفكرية مصدر إلهام لكثير من الدول فى عالمنا اليوم.

---

[56] بو علام ، محاضرات فى الحماية القانونية لحقوق المؤلف " التشريعات الفنية فى الجزائر .

[57] https://bit.ly/3LZS10F

- فعلى سبيل المثال ، يوجد شركات يابانية فى عدة مجالات مختلفة منها مجال الأدوية وتكنولوجيا المعلومات وصناعة السيارات التى استفادت من تغيير سياسات الملكية الفكرية وحققت فوائد منذ العام 1999 . ففى مجال تصنيع السيارات استفادت شركة تويوتا من الملكية الفكرية فى عدة مجالات وخاصة فيما يسمى بـPatent portfolio وهى عبارة عن محفظة مخصصة لبراءات الاختراع يملكها كيان واحد قد يكون المالك فيها فرد أو شركة . ولهذه المحفظة فوائد مالية ومعنوية مصدرها الاستفادة المالية من ترخيص الحق الفكرى . كما تتميز الشركة بأن تصبح المحرك الأول فى السوق الأمر الذى يمنحها السيطرة على المنتج فى السوق فى مواجهه منافسيها . كما تشكل المحفظة جزءاً كبيراً من القيمة الإجمالية للشركة . وعلى صعيد تكنولوجيا المعلومات حققت شركة سونى عوائد ضخمة عن طريق مايسمى بـ patent pool وهو عبارة عن صندوق مشترك لبراءات الاختراع يجمع بين شركتين على الأقل يتم من خلاله الاتفاق المشترك على منح التراخيص لبراءات الإختراع فى مجال تكنولوجيا محدد .
- وفى حال اتفاق الشركات ، فإنه يجوز لكل منهم أن يستعمل البراءة التى يملكها الآخر وهذا من شأنه ان يوفر الوقت والمال للمُرخَص له باستعمال البراءة .
- وبالتالى تعتبر الملكية الفكرية واحدة من أهم العوامل لنجاح سونى الحالى .وعلى هذا الأساس ، فإن التباين بين البلدان التى تهتم بحقوق الملكية الفكرية عن تلك التى لاتولى هذا الجانب الأهمية الإقتصادية او الحقوقية قد أدى إلى تقسيم العالم إلى فئات مختلفة يُبنى أساسه على ماتملك الدولة من الاختراعات والإنتاج العلمى وغيره .لذا ، تعتبر حقوق الملكية الفكرية أحد أهم الأسباب التى يُعزى لها فى تصنيف الدول على أنها متقدمة عن غيرها .ومن هذا المنطلق ، نستطيع أن نعرف بأن الملكية الفكرية تعتبر أحد العوامل ذات الأهمية القصوى التى تدعو إلى التنافس بين البلدان . فامتلاك الدول المتقدمة لحقوق الملكية الفكرية قد عزز من مركزها بين الدول الأخرى الأمر الذى ترتب عليه ممارسة تأثيرها السياسى على المجتمع الدولى ككل .
- إن أهمية الحقوق الفكرية تتجلى حينما نستوعب بأن صراع الدول الحديث يكمن فى امتلاك هذا النوع من الحقوق وصيانتها ، وبالتالى فهو صراع علمى وتقنى واقتصادى ، بعد أن كان صراعاً يتمثل فى سطو الأقوى على ثروات الأضعف الطبيعية . فمن يمتلك الحق الفكرى اليوم سواءً كان على شكل إنتاج علمى أو اختراع أو غيره ، فإنه حتماً سوف يمتلك الآداة والآلة التى تحدد المستوى الإقتصادى والسياسى والاجتماعى للدولة لذلك ، تعتبر قوانين الملكية الفكرية من أهم القوانين التى تسنها المجتمعات على اعتبار أنها واحدة من اقوى اركان التنمية الثقافية والعلمية والاقتصادية التى تسعى العديد من الدول إلى حمايتها من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية .
- تجدر الإشارة هنا إلى أن التوصل إلى اتفاق قوى حول حقوق الملكية الفكرية فى مفاوضات جولة اوروجواى كان هدفاً مهماً للولايات المتحدة . والسبب فى ذلك يعود إلى أنها رأت بأن الملكية الفكرية هى مستقبل صناعات التكنولوجيا والنمو الإقتصادى والصناعى الحقيقى فى الولايات المتحدة ، وبذلك استطاعت تحديد الضرر الإقتصادى الكبير الذى نجم عن انعدام الحماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية فى العالم والذى أثر سلباً على الاقتصاد الأمريكى ، مما حداها إلى جعل إدراج الملكية الفكرية فى حزمة مفاوضات

جولة اورغواى هدفاً رئيسياً ، ومن ثم اقتراح اتفاقية تربس كأحد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .[58]

- وأخيراً ، إن الهدف من نظام الملكية الفكرية هو تعزيز التقدم الثقافى والاقتصادى من خلال تطوير وتنفيذ القوانين والمعاهدات الدولية المتعلقة بها لمنع انتهاك الحقوق وتشجيعاً للابتكار والإبداع وخلق المعرفة .

اضرار انتهاك الملكية الفكرية :-

- توجد أشكال كثيرة من الانتهاكات التى قد تستهدف حقوق الملكية الفكرية ، وتتنوع بإختلاف الحقوق التى يتم الاعتداء عليها ، فحقوق المؤلف المتعلقة بالمصنفات الأدبية والفنية مثلاً يمكن أن تتعرض للانتهاك بالبيع أو التأجير أو النشر غير المرخص له بإذن خطى من طرف أصحاب الحق ، أما الحقوق المرتبطة بالاختراعات والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية ، فتنتهك على سبيل المثال بالتقليد غير المشروع والقرصنة ، وتنطوى كل هذه الانتهاكات على أضرار اقتصادية خطيرة تلحق بذوى الحقوق من جهة ، وبالدولة من جهة أخرى ، وبالمجتمع والاقتصاد بشكل عام ،
- ويقع الضرر المباشر على المبدعين جراء ضعف العائد المادى الذى تكافأ به إبداعاتهم بسبب استغلالها دون دفع أى مقابل لهم ، كما أن المقاولات المبدعة تغدو غير قادرة على تحمل التبعات المالية لأنشطة البحث والتطوير التى تفضى إلى الابتكار ، لكون العائد من هذا النوع من الاستثمارات لايسمح بتغطية تكاليفه ، بسبب المنافسة غير الشريفة التى يمارسها المقلدون ، وتتضرر الدولة من جهتها بتقلص حجم الإيرادات الضريبية التى يتم تحصيلها ، لأن معظم الانتهاكات التى تستهدف حقوق الملكية الفكرية تقع من جهات تمارس نشاطها فى القطاع غير الرسمى ، ولاتدفع عن ذلك اية ضرائب للدولة ، ويتضرر الاقتصاد والمجتمع ككل بإحجام الأفراد والمقاولات عن البحث والابتكار ، وكف أيديهم عن الاستثمار ، وضياع فرص النمو والعمل كنتيجة حتمية لذلك [59] ، يعتبر الاعتداء على حق المؤلف قائماً عندما يقوم أحد الأشخاص ببعض الأعمال التى تعتبر من الحقوق الحصرية للمؤلف من دون الرجوع إليه أو أخذ موافقته ، يستطيع المؤلف الرجوع للقضاء للمطالبة بوقف التعدى والمطالبة بالتعويض العادل من أعمال التعدى ، من شروط حماية حق المؤلف نجد :

- أولاً : شروط شكلية :

وتشير إلى أن يكون المصنف قد أُفرغ فى شكل مادى برز إلى الوجود لا أن يكون مجرد فكرة ، الفكرة فى حد ذاتها لا تحمى ، أما الذى يستحق الحماية هو شكل التعبير او الإطار الذى وضعت فيه هذه الفكرة ، أن لا يكون العمل منسوخ أو مقلد ، وفيه درجة من الابتكار .

- ثانيا : شروط موضوعية :

- [58] عبد الرحمن بن خالد العبد الكريم ، حقوق الملكية الفكرية أهمية تنموية ، ابريل 2018 ، مقال بصحيفة مآل ، السعودية .

[59] Depending on the : https://www.aljazeera.net,2019.

والمقصود بها هو الابتكار الذى يتطلب من المؤلف أن يضفى على المصنف شيء من شخصيته ، الابتكار هو العنصر الذى يحميه القانون حيث أن قيام شخص بعمل مصنف هو عبارة عن تكرار لعمل سابق لايعتبر ابتكاراً ولا يجب حمايته . [60]

المطلب الثانى: دور الملكية الفكرية فى التنمية الإقتصادية والاجتماعية .[61]

- فى الماضى كانت الملكية الفكرية تُستخدم فقط لحماية مالكها بما يعرف بالجانب القانونى ، سواء أكانت حقوق التأليف والنشر ، أو براءات الاختراع ، أو العلامات التجارية ، أو الرسوم ووالنماذج الصناعية ، أو المؤشرات الجغرافية ، أو الأسرار التجارية ، ولكن الآن أصبح ذلك أمراً ثانوياً وأصبحت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية هى الأهم ، ومع ذلك تعتبر أيضاً الحماية القانونية مهمة ، ولكنها لم تعد غاية فى حد ذاتها ، بل آداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمعات التى يوجد بها أصحاب الملكية الفكرية .
- فى السابق كانت العوامل الأساسية للإنتاج فى الاقتصاد التقليدى هى الأرض والأيدى العاملة ورأس المال ، أما الآن أصبحت المعرفة الفنية والإبداع والذكاء والمعلومات مقومات الاقتصاد الحديث القائم على المعرفة والذى أصبح المحرك الأساسى للنمو الإقتصادى فى الدول المتقدمة .
- ويعتمد الاقتصاد المعرفى على الملكية الفكرية التى أصبحت فى وقتنا الحاضر تحقق منافع اقتصادية واجتماعية للمجتمعات القائمة عليها ، والتى لولا حماية حقوق الملكية الفكرية لما تحققت هذه المنافع .
- فلو نظرنا إلى الجوانب الاقتصادية للملكية الفكرية ، نجد أن الملكية الفكرية تكتسب قيمة وتولد تدفقات مالية كبيرة يصعب على الأصول المادية تقديمها لمالكها ، أسوة بما فى شركات التكنولوجيا مثل آبل ومايكروسوفت وألفابت التى تجاوزت قيمة واحدة منها 2 تريليون دولار وأصبحت الأعلى قيمة سوقية وأرباحاً فى العالم ، حيث نجد أنه لا توجد حدود لقيمة الملكية الفكرية ولا للتدفقات المالية التى تحققها ، كما أنها لا تستنفذ من الناحية الكمية والعددية كما يحدث مع الأصول المادية ، وأيضا لا تحتاج فى بعض الأحيان إلى استثمارات ضخمة لتوليد ملكية فكرية عالية القيمة ومع ذلك نجد أنها تحقق عائدات ضخمة إذا تم إدارتها بشكل صحيح ، حيث نجد أن الشركة التى تدير أصول الملكية الفكرية بها بكفاءة هى التى تكتسب قدرة تنافسية وسط منافسيها على المستوى المحلى والدول محققة النجاح التجارى عالمياً والتقدم والاستدامة لاقتصادها الوطنى .
- أما بالنسبة للجوانب الاجتماعية للملكية الفكرية فنجد أنه على الرغم من أن حقوق الملكية الفكرية تعمل لصالح صاحبها من خلال إعطائه الحق الحصرى فى استغلالها ليتمتع بالمردود المادى بناء على المخاطر والأعباء التى تحملها للوصول إليها ، ومع ذلك نجد أن الملكية الفكرية كنظام تم إنشاؤه ليعمل فى صالح رفاهية أفراد المجتمع والتنمية والتقدم والازدهار ، فعندما يتم إدارتها بشكل صحيح فإنها تعمل على توفير التوازن بين المصالح الخاصة لمالكها والمصالح العامة للمجتمع ، وذلك من خلال ضمان الحقوق الحصرية للمبدع مالك الملكية الفكرية من جهة ، وضمان تطور العلوم والفنون والابتكار الذى يصب فى مصلحة تقدم المجتمع ورفاهيته من جهة أخرى . فبدون جهود الأفراد المبدعين ، لايمكن للمجتمع أن يتطور ويمض قدماً .

---

[60] إلهام اسماعيل محمد ، ماجدة محمد اسماعيل ، دليل حقوق الملكية الفكرية – وحدة ضمان الجودة ، جامعة حلوان ، 2010 .

[61] محمود جلال ، مجلة صدى البلد ، 8 نوفمبر 2022 .

- حيث تنص منظمة التجارة العالمية على أن الهدف الاجتماعى لحماية الملكية الفكرية هو تشجيع العمل الإبداعى ومكافأته ، لضمان حماية نتائج الاستثمار فى تطوير التكنولوجيات الجديدة ، وبالتالى توفير الحافز لتمويل البحوث والتطوير ، حيث يساعد التطور التكنولوجى على تحقيق الأهداف الوطنية فى مختلف المجالات مثل التعليم والصحة وتوفير فرص العمل .
- ومثال على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للملكية الفكرية عندما نطالع أحدث تقرير لمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية ، والذى فيه أن الصناعات كثيفة الملكية الفكرية تمثل 41 % من الناتج المحلى الإجمالى بالولايات المتحدة ، بمعدلات نمو لهذه الصناعات وصلت فى 2019 إلى خمسة أضعاف معدل نمو الاقتصاد المحلى بأكمله ، كما كانت سبباً فى توفير 62.5 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة بما يعادل 44 % من إجمالى العمالة فى الولايات المتحدة فى عام 2019 ، كما تحقق هذه الصناعات رواتب أعلى من نظيرتها فى الأنشطة التقليدية .
- وفى تقرير آخر لأحد مكاتب الملكية الفكرية بكندا أن القيمة المضافة التى تولدها الملكية الفكرية فى الولايات المتحدة تبلغ 9.43 تريليون دولار ، وأن أصول الملكية الفكرية تمثل 70 % من أصول الشركات وأكثر من 70 % من قيمة الأسهم فى الولايات المتحدة . والأمر مشابه فى البلدان المتقدمة الأخرى ، حيث نجد أن الصناعات القائمة على الملكية الفكرية تمثل 51 % من الاقتصاد الكندى ، و 45 % من الناتج المحلى الإجمالى للإتحاد الأوروبى محققة فائضاً تجارياً بلغ 182 مليار دولار فى عام 2016 .
- الأمر الذى يبرز الأهمية البالغة للملكية الفكرية إذا أردنا فعلاً أن نتحول إلى اقتصاد معرفى قائم على الابتكار لدفع عجلة الاقتصاد المصرى وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى إطار " رؤية مصر 2030 " على المستويين الاقتصادى والاجتماعى ، والذى يستلزم منا التفعيل الحقيقى للاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية أسوة بنماذج الدول التى استعرضناها التى استطاعت تحقيق التنمية والرفاهية لشعبها من خلال الاستغلال الأمثل للملكية الفكرية لديها .

حقوق الملكية الفكرية : كيف يمكن ان تجعل من الدول قوة اقتصادية ؟ [62]

فى ظل الاقتصاد الابتكارى العالمى ، يتزايد الطلب على حقوق الملكية الفكرية مثل حقوق العلامات التجارية والتصاميم الصناعية وحقوق المؤلف .

فى احدى حلقات برنامج " العالم إلى أين " الذى يبث اسبوعياً على شاشة RT، أبرز الخبير الاقتصادى طلال أبو غزالة أهمية حقوق الملكية الفكرية فى حياتنا .

وأكد ان الملكية الفكرية هى الطريق نحو صنع الثروة والتقدم والقوة الاقتصادية مشدداً أن حقوق الملكية الفكرية تعتبر من أهم الأدوات فى حياة الناس والدول .

ولفت إلى أن العظمة الاقتصادية لأى دولة فى العالم تكون فى قدرتها على الاختراع والإبداع ، وهنا تكمن أهمية حقوق الملكية الفكرية .

---

(1) [62] https://arabic.rt.com 2020/8/2

وأضاف أن حقوق الملكية الفكرية بدأت مع انطلاق الثورة الصناعية ، اذ أظهرت الحاجة لحماية المنتجات التى يتم تصنيعها ، لذلك كانت تسمى فى البداية الملكية الصناعية وفيما بعد أصبحت حقوق الملكية الفكرية .

وهى عبارة عن مجموعة اتفاقات صاغها دول أعضاء فى الأمم المتحدة ، وأصبحت جميع الدول ملزمة بتطبيقها وتم التوصل إلى هذه الاتفاقيات تحت مظلة المنظمة الدولية لحقوق الملكية الفكرية .

وعن المجالات التى تشملها حقوق الملكية الفكرية ، قال أبو غزالة إن حقوق الملكية الفكرية تطال الأسم التجارى والعلامة التجارية والاختراعات أو حقوق الأختراعات وحقوق المؤلف وغيرها .

ولفت إلى نقطة هامة فى مجال حقوق الملكية الفكرية يغفل عنها الكثيرون هى أن حقوق الملكية الفكرية تكون لعشرين عاما فقط، وأوضح قائلا " لكى تتواصل عملية الإبداع ، كل اختراع مضى عليه 20 عاما يحق لأى شخص فى العالم أن ينتجه بشرط ألا يستخدم الأسم التجارى أو العلامة التجارية لذلك المنتج "

وأضاف أن الأسم التجارى أو العلامة التجارية تظل ملكاً لصاحبها إلى الابد مادام يدفع رسوم التسجيل المطلوبة .

كذلك أشار إلى أن حقوق الملكية الفكرية تعد واحدة من أبرز نقاط الخلاف بين الولايات المتحدة والصين وهى مرشحة لأن تكون السبب وراء أشتعال مواجهة عسكرية بين أقوى اقتصادين فى العالم .

وقال أبو غزالة أن الولايات المتحدة تتهم الصين بأنها سرقتها بتريليونات الدولارات من خلال سرقة حقوق الملكية الفكرية .

وعن سبب الخلاف فى مجال حقوق الملكية الفكرية بين بكين وواشنطن ، أوضح الخبير أن بنداً فى حقوق الملكية الفكرية يقول إنه يمكن تطوير اى منتج مادام يختلف عن الأصل ويحقق قيمة تجارية .

وبناء على ذلك تؤكد الصين إنها لم تقلد منتجات امريكية بل قامت بتطويرها ، وهو الامر الذى ترفضه الولايات المتحدة .

أهمية الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية :-

تعزز الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية قدرة البلد على توليد أصول اقتصادية قيمة فى مجال الملكية الفكرية . ويملك كل بلد ثروة فى شكل رأس مال بشرى ، وأعمال أدبية وفنية ، وحِرَف وفولكلور ، أصول وراثية وبيولوجية ، وتساعد استراتيجيات الملكية الفكرية تلك الأمم على تحرير هذه الأصول من القيود بطريقة مخططة وفعالة ومستدامة .

لماذا تشارك الويبوفى صياغة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية :-

على الرغم من إمكانية اختلاف الأهداف والاحتياجات والأولويات التى تقوم عليها الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية من بلد لآخر ، فإن وجودها فى حد ذاته لدى مختلف البلدان

ينم عن أن استخدام منهجية موحدة وأدوات مصممة خصيصاً يمكن أن ييسر إتباع مقاربة فعالة ومتوائمه لصياغة الاستراتيجيات . والويبو بإعتبارها جهه فاعلة عالمية فى مجال الملكية الفكرية.

فإنها فى وضع مثالى للاستناد إلى خبراتها الفريدة لمساعدة المستفيدين على صياغة استراتيجيات افضل فى مجال الملكية الفكرية .

تطوير الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية :-

تقدم منهجية الويبو المصممة والمختبرة والموحدة فى إطار جدول أعمال المنظمة بشأن التنمية ، التوجيهات إلى المشاركين فى إعداد الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية .

وتشمل المنهجية :-

- مرحلة شاملة من البحث والتدقيق فى الملكية الفكرية .
- وعملية تشاور وطنية لاستعراض ومناقشة وتوحيد المقاربات الاستراتيجية المتعلقة باستخدام الملكية الفكرية فى دعم أهداف التنمية الوطنية .[63]

استجابة الحكومة المصرية للتحديات التى تواجه حماية الملكية الفكرية :-

أولت الحكومة المصرية اهتماماً بحماية حقوق الملكية الفكرية ، لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة ، حيث تُسهم الصناعات الإبداعية بنحو 5 % من الناتج القومى الإجمالى.[64]

كما أنها ذات ابعاد إبداعية وابتكارية مهمة ، كما تم التوضيح من قبل ، وقد استجابت الحكومة المصرية مؤخراً لمطالب إنشاء جهة موحدة لحماية الملكية الفكرية ، ومن المنتظر إنشاء جهاز قومى لحماية الملكية الفكرية ، وفق ما أعلنه رئيس الوزراء فى المؤتمر العالمى للتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية .[65]

وهو مايمثل حلا لمشكلة تشتت الجهات العاملة فى هذا المجال فى مصر ، بالإضافة إلى اعداد استراتيجية قومية لحماية الملكية الفكرية لأول مرة فى مصر .

الآثار الاقتصادية المترتبة على الملكية الفكرية

للملكية الفكرية آثار عظيمة فى مجال الاقتصاد، وتطوير التنمية ، والتقدم الصناعى ، والتجارى الذى يشهده العالم بأسره ، ويظهر ذلك من خلال : تشجيع الإسلام العلم والعلماء ، وحث على التفكير والتأمل فى الكون بمخلوقاته ، ومعالمه الفسيحة، ودعا إلى طالب العلم وحرية الفكر والرأى ، وذلك من خلال الإدراك بأهمية المبتكرات الفكرية والأدبية والتى هى السبيل إلى الإرتقاء بالحياة البشرية إنسانياً وحضارياً ، ومادياً ومعنوياً.[66] ففى مجال التأليف برزت دور الطباعة والنشر ، وزادت فى عددها وانتشارها ، واستطاعت من خلال الآلات الحديثة للطباعة ، والتصوير نشر الآلاف من الكتب والمجالات والنشرات ، وتحقيق الارباح الطائلة من وراء ذلك .

---

[63] https://www.wipo.int/ip-development/ar/agenda/

[64] https://bit/3NraLaO

[65] https://bit.ly/3GILXPi .

[66] ناصر بن محمد الغامدى ، حماية الملكية الفكرية فى الفقه الإسلامى والآثار الاقتصادية المترتبة عليها ، بحث منشور ، 2016

وقيمة الكتاب إنما تقدر بمدى إقبال القراء عليه ، واستفادتهم منه ، ولذا فإن الناشرين وأصحاب المطابع يتسابقون فى طبع آلاف النسخ من كل مؤلف يشعرونأن له قيمة مادية ومالية من وراء تكاليف الطباعة والإخراج ، حيث تحولت عملية الإنفاق على طبع الكتاب ونشره إلى آداة اقتناص لقيمة مالية كبيرة ، تعود من إخراج هذا الكتاب ونشره .

كل هذه الأمور ، دعت كثيرا من أرباب الإنتاج إلى استغلال أسماء المنتجين ذوى الشهرة الحسنة ، والجودة الصناعية ، لترويج منتجاتهم بإسم تلك الشركات المشورة ، والأسواق تعج بالبضائع والمنتجات المقلدة . وذلك لانستطيع إنكار دور الملكية الفكرية وأثرها فى النهضة الاقتصادية التى يعيشها العالم كله ، ومن أبسط الأمثلة على ذلك : اجهزة الحاسب الآلى وبرامجه ، وأجهزة الهواتف المحمولة وتوابعها ، وماتخطى به من إقبال المستهلكين .

وأدركت دول كثيرة هذا الأثر الرائد للمنتجات الفكرية والابتكارات الحديثة ،فعمدت إلى توقيع الاتفاقيات والعقود من الشركات العالمية، ليتم تصنيع المنتجات الخاصة بتلك الشركات أو تجميعها فى بلادها كالمنتجات الكهربائية التى صارت تُجمع (أو تُصنع) فى الصين ، وتايوان ، وغيرها ، مع أنها فى الأصل ماركات تجارية لشركات يابانية أو أمريكية على السبيل المثال . وقد تكون الأسباب إما أن تلك الشركات لم تلق التشجيع أو التسهيلات اللازمة التى تعينها على الانتاج فى بلدها الأصلى ، أو يرجع لفرض رسوم وضرائب باهظة والتكاليف بالحد من الإنتاج ، او لإرتفاع تكاليف الإنتاج ويظهر ذلك من خلال هجرة رؤوس الأموال والشركات والمؤسسات عبر بلاد العالم . [67]

وكل هذه الاسباب مجتمعة يتحتم على الدول أن تسعى جاهدة لحماية الحقوق الفكرية لأصحابها من العبث والسرقة والغش ،وتشجيعهم على الإنتاج والتصنيع ومنحهم الامتيازات والتسهيلات اللازمة والمُرغبة لهم ، لأن حماية الحقوق الفكرية لأصحابها يشجع البحث العلمى والابتكار والاختراع والإنتاج ، ويُشحذ همم العلماء والمفكرين لنشر نتائج دراساتهم ، وثمار جهودهم واكتشافاتهم ، مما يؤدى إلى تقدم الأمم فى مضمار العلوم والتكنولوجيا .

وعلى العكس من ذبك فإن انتهاك تلك الحقوق يترك الآثار السلبية فى نفوس العلماء والمفكرين والباحثين ويَشُلَّ الحركة العلمية والفكرية للمجتمعات التى تتواجد فيها مثل هذه المظاهر والأخلاقيات .

فأهم مقصد من إقرار هذه الحقوق والإعتراف بها شرعاً ، وحمايتها من اعتداء الآخرين ، ونسبها لأصحابها ، هو تشجيع الاختراع والإبداع والنشاط العلمى .[68] لذا وجب التركيز فى هذا المجال على الوازع الأخلاقى والسلوكى ، وإيقاظ الضمير الإنسانى والشعور بالمسئولية والأمانة تجاه حقوق الغير ، وأن المحافظة عليها ، إنما هو قبل كل شئ ، وأن التفريط فيها والتعدى عليها يُعد غِش وخديعة وتزوير وتَعَدٍ وسرقة لحقوق الناس وأموالهم .

---

[67] المرجع السابق

[68] امل فوزى احمد عوض ، الملكية الرقمية فى عصر الذكاء الاصطناعى تحديات الواقع والمستقبل ،مرجه=ع سابق ، ص 24

خاتمة وتوصيات :-

ومن خلال العرض السابق نستطيع الوصول إلى مجموعة من المعطيات تأتى أهمها فيما يلى :-

1- أن هناك اهتمام دولى ووطنى بموضوع الملكية الفكرية ومايتعلق بها من ابتكارات وإبداعات العقل سواء فى إنتاج المواد الأدبية والفنية أو فى الاختراعات الصناعية ، فالملكية الفكرية تعد ثمرة من ثمرات الإبداع الإنسانى ، وباتت تكتسب أهمية ثقافية واقتصادية واجتماعية فى ظل تحولات البيئة الرقمية الذى أصبح يميز دولة عن دولة أخرى .
2- إن الاهتمام والسعى إلى التهوض بالملكية الفكرية وحمايتها يؤدى إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية وإتاحة فرص عمل وصناعات وإبداعات جديدة قد ترفع من نوعية الحياة وإمكانية التمتع بها .
3- تحولات البيئة الرقمية تصعد من وتيرة تنامى الاهتمام بحماية حقوق الملكية الفكرية ، وتخلق مجالاً وأبعاداً جديدة سواء فى ميادين الاعتداء على الملكية الفكرية أو فى أساليب حماية المصنفات الفكرية والصناعية التى أضافتها .
4- البنية التحتية والمعلوماتية والتشريعية المبنية على التحول الرقمى يمكن ان تعزز ثقافة حماية الملكية الفكرية من خلال العديد من البرامج والأنشطة والعمل على التجديد والابتكار فى بيئة العمل لدعم وحماية الملكية الفكرية مع التركيز على التنفيذ الفعال لها .
5- بعد مراجعه التشريعات القانونية والتزامات الدولة الوطنية وتوفير الحماية اللازمة للمجالات الجديدة فى العصر الرقمى ، تبين أنه تم ادخال التعديلات على قوانين حماية الملكية الفكرية خلال السنوات القليلة الماضية بغرض سد الثغرات الموجودة فى القوانين التشريعية إلا انه على الرغم من ذلك لاتزال الدولة فى حاجة ملحة لتحديثها وتطويرها لمواكبة تحولات البيئة الرقمية التى تعزز اشكالاً وأنماطاً جديدة من التعديات على حقوق الملكية الفكرية .
6- تبين من معطيات الدراسة أن الاتفاقيات الدولية تنص على الحماية القوية لحقوق الملكية على مستوى العالم وهذا يعتبر توجه ايجابى ومثمر للنمو الاقتصادى للدولة ، يتماشى مع التوسع الاقتصادى العالمى ، ويحقق أهداف مجتمع اقتصاديات المعلومات التى تتوجه إليه الدولة بخطى حثيثة لتوفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية وتحسين المناخ الاستثمارى ، والذى بدوره يؤدى إلى الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والشخصى لأصحاب الحقوق مما يساعدهم على الاستخدام العادل للمعلومات والاستمرار فى الإبداع والابتكار والرقمنة.
7- بالإضافة إلى ان الدولة بصدد اعداد الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ، ومتابعة تنفيذها ، ووضع خطط عمل وبرامج زمنية لها بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة ، اقتراح الأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية .

قائمة المراجع

1- بركان ، نبيلة ، الملكية الفكرية وتأثيرها فى الاقتصاد العالمى ، جامعة دالى ابراهيم ، كلية العلوم السياسية ، الجزائر، 2010
2- مودة ، هناء عودة خضرى ، دليل ضوابط الملكية الفكرية ، دراسات فى التعليم الجامعى ، 2012 ، عدد 23
3- بلباى على ، الملكية الفكرية فى ظل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، جامعة محمد بو ضياف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2016
4- هشام القاسم ، المدخل الى علم القانون ، منشورات جامعة دمشق 2005-2006
5- على الخفيف ، أحكام المعاملات الشرعية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 2005
6- محمود شكرى سرور ، موجز حق الملكية فى القانون المدنى المصرى ، دار النهضة العربية 2016.
7- عبد الرازق السنهورى ، الوسيط فى شرح القانون المدنى ، ج 8 ، حق الملكية ، دار إحياء التراث العربى إيمان الحيارى ، مفهوم حق الملكية ، 8 سبتمبر 2016 ، Google/ wjmuZE .
8- المنظمة العالمية للملكية الفكرية – مجلة مدارات .ع 2 (2000) دليل حقوق الم
9- لكية الفكرية ، كلية طب وجراحة الأسنان ، وحدة ضمان الجودة ، جامعة فاروس
10- حتة :محمد : مدخل لدراسة حقوق الملكية الفكرية فى العصر الرقمى ، 2009
11- الغامدى ، ناصر بن محمد : حماية الملكية الفكرية فى الفقه الإسلامى والآثار الإقتصادية المترتبة عليها ، جامعة أم القرى ، السعودية ، دار ابن الجوزى 2007
12- باسم أحمد عوض ، دور الملكية الفكرية فى تشجيع البحث العلمى . اثر الملكية الفكرية على التعليم والبحث العلمى ، الندوة العلمية بمناسبة اليوم العالمى للملكية الفكرية ، 2010 المعهد الإقليمى للملكية الفكرية ، كلية الحقوق ، جامعة حلوان
13- بريشى إيمان ، التدابير القانونية لحماية الملكية الفكرية فى ظل التشريع الجزائرى ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد الحادى عشر ، 2018
14- صالح عمر فلاحى / ليلي شيخة ، موقف المؤسسات المتوسطة والصغيرة من حقوق الملكية الفكرية بين ضرورة التسجيل و إرتفاع تكاليفه ، الملتقى الدولى ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2006
15- صلاح زين الدين ، المدخل إلى الملكية الفكرية نشأتها ، مفهومها ، نطاقها وأهميتها وتنظيمها وحمايتها ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2004
16- عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن ، حقوق الملكية الفكرية وأثرها الإقتصادى ، دار الفكر الجامعى ، الأسكندرية ، ط1 ، 2009
17- شوقى جلال ، ندوة مستقبل إتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى " مركز بحوث الدراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ابريل 2001
18- حازم حسنى ، ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى " مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ابريل 2001
19- غسان رباح ، الوجيز فى قضايا حماية الملكية الفكرية ، منشورات الحلبى ، الحقوقية، الجزائر ، ط1 ، 2008
20- رياض عبد الهادى منصور ، التنظيم الدولى لحماية الملكية الفكرية فى ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2012
21- الاكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم ، iama،2022/6/13. المادة 4 الفقرة (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7 ، 8) من اتفاقية انشاء المنظمة .
22- عبد السلام مخلوفى ، اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS: آداة لحماية التكنولوجيا أم لاحتكارها ؟ ، المركز الجامعى بشار ، الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 3
23- عبد الناصر نزال العبادى ، منظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 1999
24- ريتشارد هارمسن ، جولة أورجواى، نعمة للإقتصاد العالمى ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس 1995.، خاصة بعد أن ازداد تعرض السلع المتطورة إلى عمليات القرصنة والتقليد والنسخ من قبل الدول النامية وخاصة بلدان جنوب شرق آسيا

25- على إبراهيم ، منظمة التجارة العالمية ، جولة أورجواى وتقنين نهب العالم الثالث ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 1996
26- مصطفى عز العرب ، اتفاقية تربس : آليات الحماية وبعض معارضات الدول النامية ، ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى ، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ابريل 2001
27- هدى محمد سعيد عبد الغنى ، إقتصاديات نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ، مع الإشارة للتجربة المصرية ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، بدون سنة نشر .

28- ماجدة شاهين ، ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى ، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ابريل 2001
29- عمر عبد الحميد سالمان ، الانعكاسات الإقتصادية لحماية الملكية الفكرية.- ورقة عمل –ندوة مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية – جامعة حلوان – القاهرة ، 2001 .

30- علاء كمال ، الجات ونهب الجنوب ، القاهرة ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب ، ط2 ، 1996
31- غانية ملحيس ، " التأثيرات المحتملة لتنفيذ اتفاقية الجات على قطاع الصناعة البتروكيماوية فى الأقطار العربية " ، تقرير مقدم خلال اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية ، القاهرة ،1994
32- 1 عبد الرحيم جردانة ، الجات تفتك بالدواء العربى ، مجلة علوم وتكنولوجيا ، معهد الكويت للأبحاث العلمية ، العدد 48 ، نوفمبر 1997
33-
34- 1 مصطفى عز العرب ، اتفاقية الجوانب المرتبطة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تربس) رؤية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى ، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ابريل 2001
35- 1صالح صالحى ، الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، ودور الدولة فى التأهيل الاقتصادى ، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، عدد 1 ، 2002
36- بو علام ، محاضرات فى الحماية القانونية لحقوق المؤلف " التشريعات الفنية فى الجزائر .
37- عبد الرحمن بن خالد العبد الكريم ، حقوق الملكية الفكرية أهمية تنموية ، ابريل 2018 ، مقال بصحيفة مآل ، السعودية .
38- إلهام اسماعيل محمد ، ماجدة محمد اسماعيل ، دليل حقوق الملكية الفكرية – وحدة ضمان الجودة ، جامعة حلوان ، 2010 .

39- محمود جلال ، مجلة صدى البلد ، 8 نوفمبر 2022 .
40- ناصر بن محمد الغامدى ، حماية الملكية الفكرية فى الفقه الإسلامى والآثار الاقتصادية المترتبة عليها ، بحث منشور ، 2016
41- امل فوزى احمد عوض ، الملكية الرقمية فى عصر الذكاء الاصطناعى تحديات الواقع والمستقبل ،

https://iamaeg.net/ar/publications/articles/international-protection-of-intellectual-property

https://bitly/3Gjs773

https://bit.ly3MQpJHx

https://bit.Ly/3Ik91fz

https://bit.Ly/3GhRw0z

http://bit.ly/38TeoaJ

http://bit.Ly/3LJmFLP

http://bit.Ly/3wJY99g

http://bit.Ly/3wNC5cw

https://bit.ly/3LZS10F

https://www.aljazeera.net,2019

https://arabic.rt.com

https://www.wipo.int/ip-development/ar/agenda/

https://bit/3NraLaO

https://bit.ly/3GILXPi